الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية فرع: العلوم الاقتصادية

رقم: ..... تخصص: اقتصاديات التأمين

الموضوع

دور التأمين الفلاحي في نمو القطاع الفلاحي دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA – وكالة المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

اعداد الطلبة

- شاكر محمد توفيق
- بوجمعة عبد النور

اشراف الدكتور

د. غربي حمزة

لجنة المناقشة

عماري زهير	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
غربي حمزة	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
بيصار عبد الحكيم	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018-2019

إهداء

الحمد الله الذي وهبنا نعمة العقل، و أمدنا بالقوة و الإرادة حتى أتممنا هذا العمل المتواضع، و الصلاة و السلام على المصطفى المختار، سيدنا محمد صلى الله عليه و على آله و صحبه و بعد

أهدي ثمرة جهدي و ما جنيته من أتعاب ، و ما حصدته من سنوات الدراسة ، إلى الذين كرسا حياتهما من أجل تعليمي و تربيتي على المبادئ و الأخلاق الحميدة. و لولاهما لما وصلت لهذا النجاح أدامهما الله تاجا فوق رأسي والداي الحبيبين إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى كل زملائي طلبة الماستر تخصص إقتصاد التأمينات وإلى كل طالب علم .

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل أن أنعم علينا بإتمام هذا العمل المتواضع

ومن ثمة يقتضي مني واجب الشكر الجزيل والتقدير العميق إمتثالا لقول المصطفى عليه الصلاة و السلام: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أن أتقدم بخالص الشكر و الإمتنان للأستاذ المشرف الدكتور غربي حمزة وأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء

كما أتقدم بشكري وإمتناني لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل، كما لا أنسى أن أتقدم بشكري إلى كل أساتذة جامعة محمد بوضياف المسيلة عموما وبكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خصوصا، وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

شاكر محمد توفيق

بوجمعة عبد النور

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات ..... ا

فهرس الجداول والأشكال II

المقدمة العامة .....أ

الفصل الأول :التأمين الفلاحي ودوره في نمو القطاع الفلاحي

تمهيد 06

المبحث الأول : ماهية التأمين الفلاحي 07

المطلب الأول : مفهوم الأخطار الفلاحية 07

المطلب الثاني : مفهوم التأمين الفلاحي 08

المطلب الثالث : عقد التأمين الفلاحي 11

المبحث الثاني : تنمية القطاع الفلاحي 12

المطلب الأول : أهمية القطاع الفلاحي في الإقتصاد.....12

المطلب الثاني : واقع التنمية الفلاحية في الجزائر 16

المطلب الثالث : الأجهزة المنفدة لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 18

المبحث الثالث : المؤسسات التأمينية وآفاق تنمية القطاع الفلاحي 20

المطلب الأول : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA 20

المطلب الثاني: المؤسسات التأمينية الخاصة بالقطاع الفلاحي.....22

المطلب الثالث: آفاق التأمين الفلاحي في الجزائر.....23

خلاصة الفصل.....26

الفصل الثاني: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – وكالة المسيلة

تمهيد.....28

المبحث الأول: تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – وكالة المسيلة.....29

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).....29

المطلب الثاني: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –وكالة المسيلة.....30

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة).....31

المبحث الثاني: دورالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(وكالة المسيلة) في عملية التأمين الفلاحي.....38

المطلب الأول: آلية سير عملية التأمين الفلاحي في الصندوق.....38

المطلب الثاني: كيفية معالجة ملفات التأمين الفلاحي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة.....42

المطلب الثالث: حصيلة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة (1999–2014).....44

خلاصة الفصل 52

خاتمة.....53

النتائج والاقتراحات 54

قائمة المراجع 58

الملاحق

فهرس الجداول و الأشكال

الرقم	الشكل / الجدول	الصفحة
01	الهيكل الإداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة المسيلة	37
02	بيان تدفق المعلومات	40
03	تمثيل بياني يمثل نسبة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات (1999–2014).	46
04	تمثيل بياني يعبر عن قيمة التعويضات مقارنة بالتحصيلات (1999–2014).	47
05	تمثيل بياني يعبر عن قيمة الأعباء مقارنة بالإيرادات (1999–2014).	49
06	تمثيل بياني يعبر عن النتائج المحققة من الصندوق (1999–2014).	50

المقدمة العامة

يعتبر التأمين في الجزائر وعلى غرار دول العالم ركيزة أساسية في مسايرة الركب الحضاري من خلال الدور الفعال الذي يقدمه هذا القطاع الهام، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو سياسية، فقد أضحت شركات التأمين ممولا رئيسيا ومن العيار الثقيل في تزويد خزينة الدولة من الأموال التي تجنيها هذه الشركات من عمليات التأمين، بالإضافة إلى دور الكبير الذي تؤديه من أجل نهوض بالقطاع الفلاحي، وهذا من خلال مختلف المنتجات التي تقدمها للفلاحين، وقد بات من المجدي الانتباه أكثر إلى هذا القطاع الذي يعتبر مسير رئيسي في تنمية الاقتصادية و الفلاحية على حد سواء، بفضل المداخيل التي تحققها شركات التأمين سواء الشركات العمومية أو شركات الخاصة، بحيث يمكنها أن تنجز الاستثمار في رؤوس أموالها هذا من جهة ومن جهة ثانية تشجيع الفلاحين على الاستثمار في القطاع الفلاحي، وبعث الاطمئنان في نفوس الفلاحين، وهذا من خلال التعويضات التي تقدمها شركات التأمين في حال تحقق الخطر، لذا فإن قطاع التأمين وحدة قائمة في حد ذاته يضاف إلى ذلك تأمين هذا القطاع للقيام بوظائف ومسؤوليات اقتصادية وفلاحية في نطاق السياسة التنموية الشاملة.

1-الإشكالية الرئيسية:

منذ الاستقلال والجزائر تسعى إلى إرساء أعمدة تطور في جميع المجالات الحيوية، حيث قامت بخلق شركات وطنية التأمين من أجل بناء اقتصاد وطني ونهوض بالقطاع الفلاحي، وقد ساهم قانون التأمينات في إرساء هذا الهيكل التأميني وتثبيته، ومن خلال كل ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور شركات التأمين في دعم النشاط القطاع الفلاحي في الجزائر؟

2-الأسئلة الفرعية:

وينجر عن هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية أهمها:

- كيف تساهم شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي.

- إلى أي مدى ساهم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة في تغطية المخاطر المتعلقة بالقطاع الفلاحي؟

– هل هنالك سياسات إصلاحية متبعة في تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر؟

3–فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقتة عن تساؤلات السابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:

– شركات التأمين تقوم بدور كبير في دعم وتعزيز التنمية الفلاحية وذلك من خلال مختلف المنتجات التي

– هنالك سياسات اصلاحية تعرضها على الفلاحين وما يتناسب مع متطلباتهم ومقدرتهم المادية والمالية. متبعة من طرف الدولة من اجل تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر وهي كثيرة ومتعددة والتي من بينها سياسة دعم الفلاحة والتنمية الريفية.

– يساهم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة وإلى حد كبير في تغطية المخاطر المتعلقة بالفلاحة وذلك من خلال التعويضات التي يقدمها للفلاحين نتيجة تحقق الخطر هذا ما يساهم في تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

4–أهداف الدراسة:

ونهدف من خلال بحثنا في هذا الموضوع إلى:

– إبراز دور التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي في الجزائر باعتبار من أهم الوسائل التي تشجع الفلاحين على الاستثمار في قطاع في هذا القطاع الحساس.

– المساهمة في إخراج العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى محيط العلمي الميداني.

– تحديد المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر مع أبرز أهم السياسات المنتهجة من قبل الدولة قصد القضاء على مشاكل القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية.

5–أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال:

– دراسة وإبراز دور شركات التأمين الفلاحي في دعم النشاط الفلاحي في الجزائر وذلك من خلال مختلف المنتجات التأمينية المقدمة للفلاحين قصد تشجيعهم على الاستثمار في قطاع الفلاحي.

– فعالية شركات التأمين الفلاحي في لحد او تخفيف من قيمة الأضرار المادية التي قد تلحق بالفلاح نتيجة تحقق الخطر موضوع التأمين وتبيان أثر فعالية التأمين الفلاحي في تنمية الفلاحية.

6–أسباب اختيار الموضوع:

وقد دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع العديد من الأسباب الذاتية والموضوعية فمن بين الأسباب الموضوعية نجد انه رغم وجود الأبحاث حول هذا الموضوع إلا انه لا يزال يستحق المزيد من البحث بالإضافة إلى زيادة الأهمية النسبية لقطاع التأمينات في دعم القطاع الفلاحي أما من جملة الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى البحث في موضوعنا وهذا لرغبتنا الذاتية وميولنا الشخصية إلى البحث في مثل هذه المواضيع.

7–منهج الدراسة:

من اجل دراسة المعمقة وتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات المؤثرة في مفردات الباحث الساعي إلى تبيان دور شركات التأمين في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر تعتمد الدراسة على المنهاج الوصفي التحليلي لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة ومنهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق في فهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده وذلك بالاطلاع على واقع شركات التأمين في دعم القطاع الفلاحي محل الدراسة من خلال الزيارات الميدانية وتحليل مختلف الوثائق الخاصة بالتأمين الفلاحي.

8–الدراسات السابقة:

نجد أ ــ زهير عماري وأسامة عامر دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000 مداخلة في يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي حالة الجزائر جامعة سطيف 14 جوان 2014، حيث تطرقت الدراسة إلى الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التأمين الزراعي على تنمية الفلاحية في الجزائر؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– خدمات التأمين الزراعي تحد من آثار المخاطر والاضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والثورة الحيوانية إلا انها كانت دون الطموح وتحتاج إلى من المقومات واستمراره وتطوره.

– نتيجة لضعف سوق التأمين الزراعي فقد أخفق القطاع التأمين الزراعي في تغيير مساهماته النسبية في تنمية الفلاحية مع غياب الآثار الايجابي للتأمين الزراعي على منتجات زراعية المدروسة.

– إدراج برنامج عن تأمين الزراعي ضمن مناهج كليات زراعة لتعريف بأنواع الأخطار المختلفة التي يقوم التأمين بتغطية الأضرار الناجمة عنها ب.العمرية دهوم دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار المنتجات الفلاحية دراسة مذكرة غير من منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل CRMA حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي شهادة الماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة 2016/2015 حيث تطرقت دراسة إلى الإشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن أن يساهم التأمين الفلاحي في تغطية أخطار المنتجات الفلاحية ؟

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

– أن تطبيق برنامج التأمين الفلاحي يواجه عدة صعوبات ومشاكل.

– نسبة رقم الأعمال النتائج عن التأمين الفلاحي إلى رقم الأعمال الناتج عن التأمين في كل الفروع قدرت بـ 3,96بالمائة فقط خلال سنة 2015 وهي ضعيفة جدا مقارنة مع أنواع أخرى من التأمينات.

– احتل فرع تأمين متعدد الأخطار للأبقار مكانة بارزة من بين كافة أنواع التامين في محفظة التأمين بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

9–مصادر جمع البيانات:

فيما يخص مصادر جمع البيانات تم الاعتماد على مصدرين:

– المصدر الأول: المتعلق بالجزء النظري، تم الاعتماد على الكتب والرسائل الجامعية اضافة الى مواقع الانترنت.

- المصدر الثاني: والمتمثل في الدراسة الميدانية، حيث تم الاعتماد على جمع البيانات اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –وكالة المسيلة عن طريق وثائق رسمية وبيانات موثقة.

10–هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي إضافة إلى مقدمة وخاتمة، وقد تضمن بحثنا في فصله الأول ثلاث مباحث تضمنت مفهوم التأمين الفلاحي ودوره في نمو القطاع إضافة إلى واقع التنمية الفلاحية في الجزائر والأجهزة المنفذة لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أما الفصل الثاني الذي يخص الجانب التطبيقي للبحث فقد تضمن الدراسة الميدانية التي كان موضوعها دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع عبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –وكالة المسيلة، وكانت الانطلاقة من تقديم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وابراز مهامه وأهدافه، والتطرق إلى الوكالة الجهوية بالمسيلة مع عرض هيكلها التنظيمي وصولا إلى دور الصندوق في دفع عجلة تنمية القطاع الفلاح وكذا آلية سير عملية التأمين الفلاحي بمثال حي لعملية تأمين الأبقار لأحد الفلاحين واختتم البحث بالنتائج.

الفصل الاول : التأمين الفلاحي ودوره في نمو القطاع الفلاحي

تمهيد

النشاط الفلاحي كغيره من النشاطات الاقتصادية عرضة لمختلف المخاطر، غير أن اعتماده على الظروف الطبيعية التي تعتبر كعامل لا يمكن التحكم فيها، حيث لم يكن هناك أي اهتمام واضح بتسيير المخاطر إلا في بعض الجوانب، كما هو الحال في تأمين الأخطار الفلاحية، رغم تعرضها إلى خسائر كبيرة تؤدي عادة إلى توقف النشاط، و بالتالي فإن الضرر يصيب بالدرجة الأولى الفلاحين أو أصحاب المستثمرات الفلاحية نظرا للتكاليف المرتفعة عند وقوع أضرار كبيرة، لذلك يعتبر التأمين الفلاحي الخيار الوحيد للفلاح لتعويض الخسائر المتوقعة.

و من هذا المنطلق يبرز دور التأمين الفلاحي، الذي يؤدي إلى اطمئنان و استقرار المزارعين في عملهم في المستثمرة، و حمايتهم من المخاطر التي يتعرضون لها في مختلف أملاكهم من أراضي و حيوانات.
و بناءا على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ماهية التأمين الفلاحي .
- تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر
- المؤسسات التأمينية وآفاقها.

المبحث الاول : ماهية التأمين الفلاحي

التأمينات الفلاحية تعتبر من التأمينات التي ظهرت قديما و مازالت موجودة، و التي تتمثل في تأمين أخطار معينة التي تحمي الفلاح و تجبر الأضرار التي تصيب ممتلكاته.
و للتعرف أكثر على معنى تأمين الأخطار الفلاحية سنتطرق إلى المطالب التالية

المطلب الاول : مفهوم الاخطار الفلاحية

تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم المخاطر الفلاحية سنقوم بتقديم البعض منها

1. تعريف الخطر الفلاحية :

قبل التطرق إلى مفهوم الخطر الفلاحي، يمكن إعطاء تعريف بسيط للخطر و هو بصفة عامة "" الخسائر المادية و المحتملة في الثروة أو الدخل نتيجة لوقوع حادث معين[1].

ويعرف الخطر على أنه مختلف ما يلحق بالفلاح و المستثمرات الزراعية سواء كانت طبيعية كالأمطار الرياح وغيرها ، و اقتصادية كارتفاع أسعار بعض المواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة، كذلك ظهور بعض الأمراض البيولوجية و الميكروبيولوجية.[2]

2. أنواع الاخطار الفلاحية :

يمكن تصنيف الأخطار الفلاحية بصفة عامة إلى أخطار طبيعية و أخرى اقتصادية و هي كما يلي:
– **أولا: الأخطار الطبيعية** :و هي تلك المتعلقة بالعوامل الطبيعية التي لا يمكن التحكم في مصدرها و لكن بالإمكان التخفيض من آثارها، و الأخطار الطبيعية هي أخطار مرتبطة في العادة بالإنتاج الزراعي، سواء كان نباتي أو حيواني، حيث يمكن تقسيم هذه الأخطار إلى قسمين أساسيين هما: المخاطر المناخية و الأمراض الفلاحية.

[1] حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل،" التأمين و إدارة الخطر، النظرية و التطبيق"، دار وسائل للنشر و التوزيع، الأردن،الطبعة الأولى، ،2008 ص،11.

[2] Mutualité agricole aujourd'hui et demain , janvier 1998, p10.

وتدخل ضمن الأخطار الطبيعية مايلي :

- العوامل المناخية
- الأمراض الزراعية

ثانيا: الأخطار الاقتصادية:

قد يجد المستثمر الفلاحي نفسه أمام مخاطر اقتصادية إضافة إلى المخاطر الطبيعية السابقة،فمن المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الفلاحي، تلك المتعلقة بتذبذب أسعار الإنتاج الزراعي النباتي أو الحيواني أو أسعار عوامل الإنتاج و هي تعرف بمخاطر السوق .

فتذبذب الأسعار يعتبر المشكلة الدائمة و الملازمة للنشاط الزراعي، حيث تتأثر الأسعار بعدة عوامل كالعوامل المناخية و الأرض، كما يمكن أن تتأثر بحدوث تغير العرض و الطلب، إضافة إلى أنه قد يتزايد تذبذب الأسعار كلما زاد الوقت الفاصل بين قرار الإنتاج و بين الانتهاء من الإنتاج، أي طول هذه الفترة قد يصحب إمكانية ضبط تغيرات و تقلبات السوق الزراعية.

ومن جهة أخرى فإن التذبذب في أسعار المنتجات الزراعية قد يؤثر على قدرة المستثمر الفلاحي على شراء المستلزمات الإنتاجية، و هو ما يؤثر مباشرة على طبيعة و نوعية و حجم إنتاج هؤلاء المستثمرين.
من المخاطر الاقتصادية الأخرى التي تواجه الفلاحين، التغيرات التكنولوجية الحاصلة في التقنيات الزراعية ووسائل الإنتاج، حيث أن التقدم السريع في تغير مستوى التقنيات المستخدمة في العمليات الزراعية واستخدام وسائل تتطور باستمرار في عملية الإنتاج، يجعل من الوسائل المتوفرة تتقادم بسرعة كبيرة، وهذا ما يعرف بمخاطر التقادم في آليات و معدات الإنتاج الزراعي[1].

المطلب الثاني: مفهوم التامين الفلاحي

كان أول ظهور لهذا النوع من التأمين سنة 1907على شكل صناديق تعاون فلاحي و التي تهدف إلى تدعيم التعاون الفلاحي من جهة و تأمين البرد من جهة أخرى .

[1] Djebarra Djamel, guide de gestion techniques des assurances agricole, société national d'assurance « saa »,2009, p p 11 ,12 .

1- تعريف التامين الفلاحي :

يمكن تعريف التأمين الفلاحي على أنه عقد يلتزم المؤمن من خلاله بأن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد لصالحه مبلغا من المال في حالة تحقق الخطر المؤمن منه و المذكور في عقد التأمين وذلك مقابل أقساط دورية يدفعها المؤمن له ،و يكون الفلاح بهذه العقود مطمئنا على محاصيله و مكتسباته و ماشيته و يكون عقد التأمين الفلاحي قد استجاب لرغبات الفلاح في ميدان التأمين[1].

2- مبادئ التأمين الفلاحي

يندرج التأمين الفلاحي ضمن التأمين على الأشياء و المقصود بالتأمين على الأشياء هو التأمين من الأضرار التي قد تلحق به لا التأمين منه أي من الأضرار التي يمكن أن يحدثها ذلك الشيء بالغير أو بشيء آخر ،

فالتأمين على الأشياء هو تأمين ضد الضرر الذي يصيب مال المؤمن له مباشرة كما في التأمين ضد الحريق أو السرقة أو موت الحيوان وغيرها.

ومن هنا يمكن تلخيص مبادئ التأمين الفلاحي في النقاط التالية :

2-1 مبدأ التعويض :

عقد التأمين الفلاحي هو عقد ذو صفة تعويضية أي عقد يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الضرر الذي يلحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه و ذلك في حدود الضرر الذي لحقه بحيث لا يؤثر على الحالة المؤمن له بجعله في حالة أحسن من الحالة التي كان عليها قبل تحقق الخطر و لا يكون مصدر إثراء بل إن مرماه هو تعويض الضرر الحقيقي الحاصل للمؤمن له و مبلغ التأمين لا يمكن اعتباره في جميع الحالات إلا حدا أقصى يسأل عنه المؤمن له.[2]

2-2 مبدأ المصلحة :

[1]عز الدين فلاح، "**التأمين (مبادئه، أنواعه)**" ، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ،2008ص 9.

[2]عبد الكريم عبد االله، "**التأمين البري، دراسة تحليلية و شرح لعقود التأمين**"، الطبعة الثانية، مصنع الكتاب للشركة التونسية للتوزيع، تونس، ،1985،ص 135.

و معنى المصلحة أن يكون للمؤمن له أو للمستفيد مصلحة في عدم وقوع الخطر المؤمن منه و هاته المصلحة هي موضوع التأمين، و يشترط في هذه المصلحة أن تكون اقتصادية أي ذات قيمة مالية و أن تكون مشروعة أي غير مخالفة للنظام العام أو الآداب و هي كما تكون مادية يمكن أن تكون أدبية.

2-3 مبدأ الكارثة المعنوية :

نقصد بالكارثة المعنوية تغير سلوك المؤمن له بعد أن يتعاقد على التأمين، أي أنه يتعمد عدم القيام بإجراءات تقلل من نتائج المخاطر كان سيقوم بها لو أنه لم يتعاقد على التأمين، على سبيل المثال المؤمن المغطى ضد الخسائر التي تتسبب بها الحشرات قد يقلل كمية المبيدات المستعملة مقارنة بالتي كان سيستعملها لو لم يكتتب على التأمين، هذا التغير يؤدي إلى زيادة حجم و احتمال وقوع الحوادث. من أجل الحد من المخاطر المعنوية طور المؤمن سلسلة من الإجراءات الخاصة[1].

2-4 مبدأ التحديد العكسي :

التحديد العكسي يشير إلى أنه كلما كان الأفراد معرضين للخطر كلما كان لديهم ميل للتأمين، و المؤمن الذي يرتكز على معطيات متوسطة لتقييم الخطر، يمكن أن يتعرض لخسائر كبيرة نتيجة تقدير الأقساط بأقل مما يجب حل المشكل يكون من خلال الزيادة القصوى لعدد الأشخاص المتعاقدين على التأمين، أو من خلال إعداد عقود تأمين شخصية تتناسب مع حالة كل مزارع و بالتالي تتحدد الأقساط وفقا لمستوى الخطر الذي يخصه.

2-5 الصفة النظامية :

من بين العقبات الأساسية أمام تطور التأمين الفلاحي هو الصفة النظامية التي تميز هذا الأخير، على عكس المخاطر مثل الحريق أو البرد، فإن المخاطر النظامية هي مخاطر مرتبطة، و هذا يعني أن عدد كبير من الأفراد قد يتعرض لنفس الخطر في نفس الوقت.

تؤثر الميزة النظامية لكون عدد كبير من الأفراد يتقدم لطلب التعويض في نفس الوقت، و كنتيجة لذلك فإن الأقساط المحصلة كأموال مشتركة لا تكفي لتغطية الخسائر المحققة، و لذلك على المؤمن هو بدوره

[1] عبد الكريم عبد االله، مرجع سابق، ص 138.

اللجوء إلى إعادة التأمين ليحمي نفسه هو الآخر ضد المخاطر ذات النتائج الضخمة، غير أن تكلفة هذه الأخيرة عادة ما تكون كبيرة، كما يمكنه أن يزيد من المساحة الجغرافية المغطاة، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك احتمال تعرض منطقة لوباء فإنه هناك احتمال أقل بأن تتعرض كل المناطق لهذا الوباء، هذه الفكرة لا تصلح إلا بالنسبة للتأمين على المردود، فإذا كان هناك خطر السعر فإنه يمس كل المناطق الجغرافية[1].

المطلب الثالث: عقد التأمين الفلاحي

عقد التأمين يعرف على أنه عقد تلتزم شركة التأمين بمقتضاه أن تؤدي إلى المؤمن عليه أو إلى المستفيد الذي عقد التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الخطر المؤمن عليه و المبين في العقد و ذلك نظير أقساط أو دفعات مالية أخرى يؤديها المؤمن عليه لشركة التأمين.

و يعرف عقد التأمين الفلاحي على أنه: "عبارة عن عملية تتم بين شركة التأمين خاصة أو عامة و المؤمن له الذي يكون في أغلب الأحيان الفلاح و مربي المواشي، و كذا أصحاب التعاونيات الفلاحية، حيث أن الشركة المؤمنة تلتزم بتقديم التعويضات المستحقة في حالة وقوع الأخطار المؤمنة و المذكورة في عقد التأمين، مقابل أقساط يدفعها الطرف المؤمن له عند إبرام العقد[2].

و اعتبارا لاختلاف المخاطر الفلاحية بالمخاطر في ميداني الصناعة و التجارة، فقد وضع عقد تأمين جديد لتوفير الحماية الشاملة للفلاح، وهو عقد تأمين يمكن الفلاحين من تغطية الأخطار التي تتعرض إليها المزارع، و بما أن هذه الأخطار تختلف عن تلك التي تتعرض إليها المتاجر و المصانع، لذلك فقد وضع تصميمه خصيصا لحماية المزارعين و أنجز بالتعاون مع فلاحين و أخصائيين في الميدان الفلاحي و ذلك باعتبار صميم الواقع الذي تعيشه الفلاحة.

عادة يتم إبرام عقد التأمين الفلاحي لسنة كاملة قابلة للتجديد، و يدخل التأمين مجال التطبيق بمجرد توقيع العقد.

---

[1] فاطمة الزهراء طاهري، "**تسيير المخاطر الزراعية، دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في علوم التسيير ،جامعة بسكرة،غير منشورة ،2010-2011 ، ص ، 65.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 12صفر ،1427الموافق ل 12مارس ،2006العدد ،15المادة 02من الأمر 07/95 و المتعلق بالتأمينات،ص ،ص ،03 ، 04.

و يجدر الإشارة إلى أن هذا العقد ينشئ التزامات للمتعاقدين فمن جهة تضمن المؤسسة المؤمنة جميع الأخطار المذكورة في العقد، و من جهة أخرى يلتزم المؤمن له بدفع قسط التأمين مع مراعاة التدابير الوقائية للمزرعة المؤمن عليها [1].

المبحث الثاني: تنمية القطاع الفلاحي

يقوم القطاع الفلاحي بدور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل 21 % من اليد العاملة، فمنذ الثمانينات و القطاع الفلاحي يشهد تغيرات و تجديدات خاصة بعد تحرير المنتجات الفلاحية من مختلف الضرائب و التعريفات الجمركية و كذا تحرير التجارة الداخلية و الخارجية، و لذلك توجد عدة مخاطر تواجه هذا القطاع، لذا كان على الدولة انتهاج سياسة خاصة لتمويل هذا القطاع و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها.

المطلب الأول : أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد

لقد مر القطاع الفلاحي بالجزائر بعدة مراحل وفترات مع الزمن وتغيرات جدرية في وجه القطاع مند فترة ماقبل الاستعمار إلى يومنا الحالي مرورا بالفترة الاستعمارية.

1- تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل

1.1- الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار:

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام و التجانس، فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين، و ذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية و يعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك، و كانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة و المصدرة لهذه لمادة ، ومن خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار، وقد كانت

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ، 15مرجع سابق، ص 05.

الزراعة تستخدم آنذاك وسائل بدائية و كانت تعتمد أساسا على الجهد المبذول و هذا تبعا لأسلوب الرأسمالية قبل التنافسية.

2.1- الفلاحة في الجزائر في العهد الاستعماري

تمكنت فرنسا من تغيير الاقتصاد الجزائري من خلال سياستها الاستعمارية، و التي تهدف إلى السيطرة على الشعب الجزائري وكذا استغلال إمكانياته و توجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي، و على هذا الأساس فقد رأت ضرورة السيطرة على الزراعة باعتبارها النشاط الأساسي المكون للاقتصاد الجزائري و منه السيطرة على الجزائر ككل، حيث تمكنت من تقسيم القطاع الفلاحي و تشتيته[1].

3.1- الفلاحة في الجزائر غداة الاستقلال:

انقسمت إلى المراحل التالية:

- **مرحلة التسيير الذاتي** :و الذي يتمثل في تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات الفلاحية التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها، حيث ظهر عندما شرع العمال في القاعدة لتشغيل الوحدات الزراعية، و من ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم من أجل تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها.

- **مرحلة الثورة الزراعية** :جاءت الثورة الزراعية كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد، و كذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، و التباين الموجود بينهم و على هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية 1971حيث كان أساسه الأرض لمن يخدمها.

4.1- الفلاحة في ظل إصلاحات 1990-1999إلى يومنا هذا

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون 1990 ، حيث يهدف إلى بعث النشاط الفلاحي و محاولة علاج السلبيات و حماية الأراضي و ضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب و على نفقة ملاكها و كذلك فتح المجال أمام القوى السوقية كشكل من أشكال تسيير و تمويل القطاع الفلاحي[2].

---

[1] حاجي العجلة، "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر ،1997ص85.

[2] نفس المرجع السابق، ص 86.

2- أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

يساهم القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي حيث تسعى السياسات الفلاحية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي و كذا تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية و السعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، و تتحدد تنمية القطاع الفلاحي في توفير المدخلات البشرية و المادية بأسعار اقتصادية ملائمة و كذا رفع مستوى الدخل بالقطاع الفلاحي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المخرجات و النهوض بقطاع التصنيع الفلاحي .

3- سبل تنمية القطاع الفلاحي

لتنمية القطاع الفلاحي عدة سبل سيتم ذكرها في هذا العنصر.

1.3 تمويل القطاع الفلاحي

كان من الضروري إيجاد حلول لهذه المشكلة الجوهرية بالعمل على توفير الموارد المالية. لأنه في الكثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال ليقوم باستخدامها في العمليات الإنتاجية، خاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد مثلا لشراء البذور، تشغيل العمال، و نقل المنتج وغيرها، وللاحتياجات الاستهلاكية فإن وجدت مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة مع صغار الفلاحين و متوسطيهم.

لهذا نجد معظم الفلاحين يلجؤون إلى الاقتراض، حيث مصادر الإقراض متعددة و مختلفة، إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية:

- عن طريق الاقتراض من الأفراد؛
- عن طريق الاقتراض من التجار؛
- عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية؛

- عن طريق الاقتراض من التعاونيات؛
- عن طريق الاقتراض من البنوك الحكومية.

و فيما يأتي نحدد نوعان من مصادر أو مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر:

- المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا

المؤسسات الممولة للفلاح عينيا هي عبارة عن التعاونيات المتخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل،كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين و خاصة المواد التي هم في حاجة إليها) بذور، الأسمدة، الخدماتوغيرها.

أيضا هذه القروض تكون في شكل ماشية، الأبقار، العتاد الفلاحي لتهيئة الأرض و استصلاحها من بين هذه المؤسسات : CRMA, DAA, SPA, CAPCS.

- المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا

من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر:

البنك الوطني الجزائري B.A.Nمن سنة 1962 إلى 1982و بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.Rمن 13مارس 1982 إلى يومنا، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيC.N.M.A ،الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحيةF.N.D.R.A ، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي C.R.M.A،وتختلف هذه القروض في فترة استردادها و نسب فوائدها كما يلي: القروض قصيرة المدى: تسمى بقروض الموسم الفلاحي، القروض متوسطة الأجل: هي القروض التجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض و الآلات و آلات السقي وغيرها، و مدتها من 02 إلى 05 سنوات .

2.3- طرق و إجراءات التمويل

1.2.3 - طرق و إجراءات تمويل الاستغلال

لقد انتهجت الحكومة سياسة تمويل عصرية على غرار السياسات السالفة، وذلك بتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية و مشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم و اتخاذ القرارات التنفيذية التي تتماشى و السياسة العامة و كانت تهدف إلى :

- منح الاستقلالية التامة لمسيري الوحدات الإنتاجية و مديري المصالح الفلاحية في وضع برامج تنمية محكمة و مخططة.
- إدخال الحوار المباشر بين المسيرين للوحدات الإنتاجية و مسئولي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

و عليه ظهرت طرق جديدة للتمويل تتمثل في:

– تمويل حملات البذور، الأشجار وغيرها.

– تمويل السلفات على العوائد.

2.2.3- طرق و إجراءات تمويل الاستثمار

– الإجراءات بالمساهمات المؤقتة: و هي قروض واجبة السداد سواء كانت قصيرة، متوسطة، أو طويلة الأجل، حيث تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقرض يوزع على الولايات حسب مجالاته الاستثمارية.

– الإجراءات بالمساهمات النهائية: هي القروض التي تعاد إلى الدولة، وهذا التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة و دفع عجلة التنمية إلى الأمام، ولا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية والأفراد بتمويل هذه المشاريع لضخامتها و تكاليفها.

و كل هذه المشاريع تبقى على عاتق الدولة و يتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة [1].

المطلب الثاني : واقع التنمية الفلاحية

لقد حظي قطاع الفلاحة باهتمام كبير في الجزائر، حيث أصبح ذو أولوية في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك عن طريق وضع مخطط وطني لتنمية القطاع .

[1] بودلال علي، مرجع سابق ص 136.

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

قبل التطرق إلى أهم الأسس التي قام عليها هذا المخطط و الأهداف التي يصبوا إلى تحقيقها، سنعطي مفهوم بسيط لهذا المخطط حيث يمكن تعريفه على أنه:"عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية و الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للطاقات الموجودة و حسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و التطرق لأهم التوجهات السياسية الفلاحية التي تخص القطاع الفلاحي و ترقيته [1].

1- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط و البعيد و تتمثل أساسا في :

- الحماية و الاستغلال العقلاني و الدائم للموارد الطبيعية؛
- الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- إعادة هيكلة المج عادة الاعتبار و تأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- تحسين الإنتاجية و زيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين ظروف الحياة و مداخيل الفلاحين؛
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين، تصريف و تكييف الإنتاج؛
- ترقية و تشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين التنافس الفلاحي و دمجه الاقتصاد العالمي[2].

وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية هي:

[1] خطاب رئيس الجمهورية، إصدار وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية، 26نوفمبر 2000.

[2] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منشور رقم 332المؤرخ في 18جويلية ،2000ص 71.

- تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به تمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف و الكم الذي يرغب فيه؛
- تنمية المنتوجات الفلاحية و ذلك من خلال تثمين القدرات و الطاقات الوطنية الكامنة و التحكم أكثر في العوائق الطبيعية؛
- تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

2- أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لتحقيق الأهداف المسطرة للمخطط تم الاعتماد على الأسس التي تمثلت في محورين أساسين هما:

المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل و عصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي:

وتتضمن البرامج التالية :

- برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية؛
- برنامج تكييف أساليب الإنتاج؛
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي؛
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من أجل تنويع و تحسين الخدمات للمنتجين، و أيضا من أجل دمج الشباب المؤهل و لديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي .

المحور الثاني: برامج موجهة للمحافظة و تنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى إحداث مناصب شغل

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة و تثمين المناطق الجبلية، و ذلك عن طريق التشجير الاقتصادي؛
- برنامج التشغيل الريفي؛
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- برنامج لحماية و تنمية المناطق السهبية؛

[1] سلطانة كتفي، **"تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 68 .

- برنامج المحافظة و تنمية الصحراء[1].

المطلب الثالث: الأجهزة المنفذة لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تنفيذ المخطط يعتمد في تطبيقه على تكامل مهام عدة هياكل منها الإداري والتقني والمالي وهذا من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه، من أهم هذه الهياكل مايلي :

1- **الجهاز الإداري** :يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الغرفة الفلاحية الولائية.

2- **الجهاز المالي** :ويقوم بضمان هذا الدور كل من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية،يقتسمان مهمة تمويل القطاع الفلاحي :

- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA**

إن التعاونية الفلاحية هي مؤسسة تم إنشاؤها في بداية القرن الماضي، وكانت تدار بواسطة التشريع الفرنسي الصادر في سنة 1901 والمتعلقة بالتعاونيات والتنظيمات المهنية، وليس لها هدف تجاري ولا تسعى لتحقيق الربح ظهر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972وذلك بموجب القانون رقم 72-64 الصادر في 2 ديسمبر 1972 ،وهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات، أو التعويض على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء، من بين وظائف هذا الصندوق ما يأتي:

- دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعد من أهم القطاعات التي تحضي بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الاجتماعي والتأمين على الأملاك ،
- تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة وذلك بإنشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث .

[1]سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص 71 .

بالإضافة إلى ما سبق إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وذلك لتدعيم الاستثمار الذي يبادر به الفلاحون والمربون، وتحسين وزيادة المنتجات الفلاحية الإستراتيجية.

- تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع خطر القروض غير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض، وهما: صندوق الضمان الفلاحي وصندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية ،
- تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الائتمان الإيجاري بواسطة شركة الائتمان الإيجاري الجزائري للأصول المنقولة SALEM وهي شركة ذات أسهم منظمة وبالقوانين والتشريعات المعمول بها في الجزائر، لاسيما قانون 96- 09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالإئتمان الإيجاري[1].

يبلغ رأسمال هذه الشركة **200** مليون دج موزعة كالتالي:

- 90 % للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- 10 % الشركة القابضة للميكانيك.
- زبائن شركة الائتمان الإيجاري ،
- مشتركي صندوق التعاون الفلاحي ،
- الفلاحون المستثمرون ،
- البحريون ، الصيادون ،
- خواص، حرفيون، مهن حرة ،
- مقاولون صناعيون ،
- تعاونيات .

المبحث الثالث: المؤسسات التأمينية الفلاحية وآفاق تنمية القطاع

سنتطرق في هدا المبحث إلى المؤسسات التأمينية وآفاق تنمية القطاع من خلال التعرف على المؤسسات التأمينية مثل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والمؤسسات التأمينية الخاصة بالقطاع الفلاحي

[1]قانون المالية، ، مقرر وزاري رقم 599المؤرخ في 08جويلية 2000المحدد للشروط و الاستفادة من الصندوق و طرق دفع المساعدات ، مرجع سابق .

وصولا إلى آفاق التأمين الفلاحي في الجزائر.

المطلب الأول: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA

في هذا المطلب سنتعرف على الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ووظائفه .

– تعريف ووظائف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

ظهر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة **1972**و ذلك بموجب القانون رقم **72–64** الصادر في **2** ديسمبر ،**1972** و هو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات، أو التعويض على أساس روح التضامن و هذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء. و قد تم إنشاء هذا الصندوق عن طريق إتحاد ثلاثة صناديق و هي :

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونيات الفلاحية **CCRMA**.
- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي**CCMSA**.
- صندوق التعاون الفلاحي للمعاشات **CMAR**.

ومن بين وظائف هذا الصندوق ما يلي:

– دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تحضي بدعم الدولة، و يقوم بالتأمين الاجتماعي و التأمين على الأملاك.

– تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بإنشاء و تسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث. بالإضافة إلى ما سبق إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و ذلك لتدعيم الاستثمار الذي يبادر به الفلاحون و المربون، و تحسين و زيادة المنتجات الفلاحية الإستراتيجية .

– تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع خطر القروض غير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض، و هما صندوقان: صندوق الضمان الفلاحي وصندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية .

2- تنظيم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

اعتمد الصندوق في تصميم هيكله وتسيير على الإطار القانوني، و ذلك طبقا للمرسوم التنفيذي **95-97** الصادر في أفريل **1995**و منه يتكون من :

- **صناديق محلية CLMA**
- **صناديق جهوية CRMA**
- **صندوق وطني CNMA**.

و صناديق التعاون الفلاحي مشكلة من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين، يمارسون مهامهم في قطاعات الفلاحة، الصيد، التربية السمكية وغيرها، و الذين ينخرطون في إطارها و يشاركون بحصص اجتماعية مما يعطي لهم بصفة مشتركة.

- **الصندوق المحلي** : يتكون من مجلس الإدارة مكون من خمس محافظين و عهدته أربع سنوات ،
- **الصندوق الجهوي** :يتكون من مجلس إدارة الصندوق الجهوي، الجمعية العامة ومجلس الإدارة،
- **الصندوق الوطني** :يتكون من الجمعية العامة التي تضم رؤساء الصناديق الجهوية، و مجلس الإدارة الذي يضم تسعة محافظين معنيين من أعضاء الجمعية العامة.و المدير العام الذي يعين بمرسوم و باقتراح من وزير الفلاحة بعد استشارة مجلس الإدارة[1].

المطلب الثاني: المؤسسات التأمينية الخاصة بالقطاع الفلاحي

يحضى القطاع الفلاحي بالجزائر بمؤسسات تأمينية تكفل للفلاح تغطية شاملة عن الأخطار المحتملة التي تهدد كافة جوانب القطاع سنقوم بعرضها في هدا المطلب.

1- صندوق الضمان الفلاحي FGA

تأسس بمرسوم **82-87** المؤرخ في **14/ 04 /1987**وهو مكلف بضمان و كفالة قروض الاستثمار والاستغلال التي يمنحها بنك الفلاحة للمنخرطين في الصندوق، ويمثل امتيازا للفلاحة كي تحضي باستمرارية منح القروض لها ففي حالة عجز الفلاح عن تسديد ديونه أدى بجدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند

[1]منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، المسيلة .

الاستحقاق.و الإمتياز الثاني يكمن في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العائدة للبنك كتأمينات حقيقية، تأمينات شخصية و ضمان الصندوق كافي.

2- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحيةFG SA

تأسس نظريا بموجب المادة **20**من قانون المالية لسنة **1982م** و لكنه لم يوجد بصورة فعلية إلا بعد مرور سنتين و نصف، المتضمن تحديد كيفيات تنظيمية و عملية يتمثل مجال تدخله في تعويض الخسائر المادية التي تصيب

المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الزراعية غير القابلة للتأمين بنسبة **46%**من قيمة الخسائر، نظرا لضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفهم و ارتفاع قيمة الخسائر، حيث تشكل التعويضات في إطار هذا الصندوق مساعدة تقدمها السلطات العمومية في إطار التضامن الوطني اتجاه الفلاحين بحيث يكون نشاطها حيويا.

و هدف الصندوق هو التعويض عن الأضرار المادية التي تمس المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الطبيعية وغيرها،كما يهدف إلى تشجيع تطوير التأمين ضد الأخطار الفلاحية لهذا الغرض ينبغي على الفلاحين للاستفادة من هذه المساعدة القيام باكتتاب عقد تأمين فلاحي[1].

المطلب الثالث: آفاق التأمين الفلاحي في الجزائر

يتطلع مجال التأمين الفلاحي في الجزائر إلى آفاق تستهدف تطوير هذا المجال الحساس في الإقتصاد الوطني

1. في مجال تأمين الإنتاج النباتي

بشكل عام نقترح أن تندرج التغطية التأمينية وأن تكون البداية في مناطق لا تشكو الجفاف والفيضانات والآفات والأمراض و غير ذلك. و أن تبدأ التغطية التأمينية بتأمين أخطار محددة و لمحاصيل أساسية، ثم تتوسع التغطية بعد اكتساب الخبرة في مناطق جديدة و لعدد أكبر من المحاصيل، وفي ضوء ذلك يمكن النظر

[1]الجريدة الرسمية، العدد ،13مرجع سابق،الأمر 07/95المتعلق بالتأمينات ،المرسوم التنفيذي رقم 158/90المؤرخ في 1990/05/16المادة 04المتضمن لمبادئ صندوق ضمان الكوارث الفلاحية .

في المقترحات التالية و التي تستهدف تطوير و تعميم التغطية التأمينية على كامل القطاع الفلاحي .

- **التأمين على أساس تكاليف الإنتاج:** تكاد تكون جميع تجارب التأمين الفلاحي في العالم قد بدأت باحتساب تكاليف التأمين على أساس تكاليف الإنتاج، و ذلك لكون تكاليف الإنتاج تمثل الجهد الذي بذل و الذي يستوجب التعويض في حالة الخسارة .
- **التحول من التأمين على أساس التكاليف إلى التأمين على أساس الإنتاج:**

إن تأمين التكاليف يعوض المزارع عن التكاليف التي يتكبدها و يمكنه من تسديد أي التزامات تترتب على العمليات الفلاحية في الموسم القادم، ومن هنا تبرز الحاجة لأهمية التحول من تأمين تكاليف الإنتاج إلى تأمين الإنتاج نفسه في مرحلة لاحقة .

- **تخفيض قيمة أقساط التأمين للحد الأدنى:** وذلك على حسب نوع المحصول و عدد المخاطر التي يتعرض لها، و مما تجدر الإشارة إليه هنا أن كل الدول التي تطبق التأمين يتم بدعم حكومي. و قد أصبح دعم خدمات التأمين الفلاحي من السياسات الاقتصادية المهمة، بعد أن أدرج في الصندوق الأخضر الخاص بالاتفاقية الفلاحية المعتمدة من منظمة
التجارة العالمية. و لقد كان المبرر في ذلك هو أن المخاطر الفلاحية عديدة و هامش الربح في القطاع الفلاحي منخفض بصفة عامة و لذلك فالحاجة قائمة لتأسيس صندوق مالي في الجزائر و كل الدول العربية لهذا الغرض.
- **ربط التأمين بالتقانة و الحزم التقنية:** إن عدم التزام المزارع بالحزم التقنية الموصى بها من قبل هيئات و مراكز البحوث، مثل التقاوي المحسنة و الكثافة النباتية، و التخلص من الحشائش، و استخدام الجرعات المحددة من الأسمدة المختلفة، و ضبط عمليات الوقاية، و انتظام فترات الري و غير ذلك يضعف الإنتاجية. فتكون الخسارة لأسباب إدارية فنية و ليست لأسباب طبيعية. و لذا لابد أن تشتمل وثيقة التأمين التي يوقع عليها المزارع على كل بنود الحزم التقنية مع التأكيد على أن عدم الالتزام بكل البنود أو بأي واحد منها يفقد المزارع حق التعويض عن أية خسارة تحدث. و هذا يتطلب أن تكون لشركة التأمين المعنية موظفون على مستوى الحقل خلال الموسم الفلاحي لمتابعة العمليات الفلاحية

متابعة ميدانية للتأكد من أن التمويل المصرفي قد ذهب للأغراض المستهدفة، و إن تنفيذ كل العمليات الفلاحية يتم بكفاءة عالية.

- **في مجال التمويل الفلاحي**: يمكن للدولة أن تكون المنطلق الأول لصندوق التأمين فترصد له نسبة من ميزانيتها إضافة لمساهمةإ تحاد الفلاحين و الغرف الفلاحية بنسب محددة تبعا لدور كل منهما حسب الإمكانيات أيضا تحدد مبالغ يتوجب على المنتجين الفلاحين دفعها مقابل ما يتم التأمين عليه فيتكون بذلك رصيد أولي لا بأس به فينمو و يتطور عاما بعد عام من خلال التراكم المستمر خصوصا و أن الكوارث الطبيعية ليست حتمية الحدوث في كل موسم أو عام كما أنها تصيب بعض المحاصيل دون غيرها.

2– في مجال تأمين الإنتاج الحيواني: في معظم الدول العربية تنحصر عمليات التأمين الحيواني في مختلف السلالات المستوردة منها و القطعان المحسنة، دواجن، أغنام، أبقار وغيرها، و عليه نقترح تفعيل هذا النوع من التأمين لابد أن تكون لشركات التأمين المعنية عيادات بيطرية متحركة و مجهزة بكل المتطلبات البشرية و الفنية و المادية و اللوجستية حتى يسهل محاصرة أي مرض يطرأ على الحيوان في كل المواقع المؤمنة. و يمكن لهذه الوحدات المتحركة القيام بتقديم الخدمات كالتطعيم و بيع الأدوية البيطرية و يمكن لهذه الخدمات أن تقدم بالمجان أو بأجر اسمي .

3– في مجال تأمين الأسعار: لا يوجد في الوقت الحاضر تأمين للأسعار في أي من دول العالم. و بطبيعة الحال لا يوجد تأمين للأسعار في كل الدول العربية، بما في ذلك تلك التي تطبق التأمين على المحاصيل الفلاحية كالسودان و المغرب و تونس و العراق و الجزائر.

وعليه يمكن أن يقترح في هذا الصدد أن تتبنى المنظمة العربية للتنمية الفلاحية إجراء دراسة إمكانية تأمين أسعار المحاصيل الفلاحية في التجارة البينية بين الدول العربية و بالتعاون مع أي من الشركات العربية العاملة في مجال التأمين الفلاحي. على أن تأخذ هذه الدراسة في نظر الاعتبار أن يكون التعويض عن القيمة الحقيقية للمحصول المؤمن عليه في وقت حصول الحادث أو الضرر، و الابتعاد عن الأرقام التخمينية و العشوائية بقدر الإمكان عند احتساب القسط و التعويض

4–في مجال الخدمات الفنية المساندة: في هذا المجال يمكن تقديم المقترحات التالية:

– شمولية غطاء التأمين الفلاحي في الجزائر، بحيث يغطي كافة الأخطار المحتملة الوقوع، و تقديم أقصى

حماية ممكنة للثروة الفلاحية في الجزائر.

– دراسة الخطر الفلاحي و تقييمه، وتحديد احتمالات تحقق الخطر فيه، و معالجته من خلال تحديد أنسب الخدمات الفنية المساندة له، وصولا إلى إمكانية نقل عبء هذا الخطر بإجراء التأمين عليه.

– إعادة النظر بوثائق التأمين، و أقساط التأمين من الناحية الفنية، و تقدير الأضرار، و التعويضات، و بالشكل الذي يتلاءم مع واقع الفلاحة في الجزائر و مخاطرها الداخلية و الخارجية، ضمن الهيكل التنظيمي للتأمين الفلاحي في الجزائر.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا و ما تطرقنا إليه من عناصر تتضح لنا الأهمية البالغة للتأمين الفلاحي،حيث أنه يساهم بشكل كبير في تحمل عبء الخسائر التي تمس القطاع الفلاحي و الذي يعتبر بدوره البنية الأساسية للتطور الاقتصادي في أي بلد.

و لقد أولت الحكومة أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي و يتجلى ذلك في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،

الذي ترمي من خلاله إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي و ذلك ما يشجع الفلاحة و يوفر التسهيلات للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي العقبات و الصعوبات التي يواجهونها.

الفصل الثاني: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – وكالة المسيلة

تمهيد

كان قطاع التأمين في بداية الاستقلال مكونا أساسا من الشركات الأجنبية التي كانت تسخره لخدمة مصالحها الخاصة:؛ لكن الدولة الجزائرية سرعان ما تداركت الموقف فبدأت بالتحكم في تلك الشركات ومراقبتها، وفي نفس الوقت بدأت في إنشاء شركات تأمين جزائرية متعددة ومتخصصة:؛ منها ما هي متعلقة بالتأمين الصناعي ومنها ما هي متعلقة بالتأمين على النقل ومنها ما هي متعلقة بالتأمين الفلاحي وهو ما يهمنا في دراستنا ومن بين شركات التأمين المتخصصة في القطاع الفلاحي نجد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ـ CNMA ـ والذي سنتناوله بشيء من التفصيل في المباحث الموالية» وكذلك سيتم التطرق إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA وكالة المسيلة ، وهو محل دراستنا الميدانية.

حيث سنسلط الضوء في هذا الفصل على عدة نقاط أهمها نبدة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي حيث سنبرز الهيكل التنظيمي وهذا من خلال المبحث الأول، أما فيما يخص المبحث الثاني سنتطرق إلى دور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ـ وكالة المسيلة ـ في عملية التأمين الفلاحي ،وكدا طريقة معالجة ملفات التأمين الفلاحي وهو لب الدراسة فقد استعرضنا فيه دور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في دعم النشاط الفلاحي في ولاية المسيلة وذلك من خلال شرح كيفية سير عملية التأمين بالإضافة إلى تقديم مثال عن عملية تأمين قامت بها وكالة المسيلة وشرح كيف قامت بالتأمين وكيف تحقق الخطر ثم تعويض الفلاح عن الخسائر التي لحقت به، وختاما بحصيلة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –وكالة المسيلة في الفترة الممتدة بين 1999 و2014 .

المبحث الأول: تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – وكالة المسيلة.

لقد قمنا بتناول ثلاث مطالب في هذا المبحث حيث تم التطرق إلى نبذة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وهو يعتبر الشركة الأم بالنسبة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة هذا فيما يخص المطلب الأول أما بالنسبة للمطلب الثاني فتناولنا فيه نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة، أما بالنسبة للمبحث الثالث والأخير فقد تطرقنا إلى الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي بالمسيلة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هو شركة تأمين تعاونية ولها أكثر من 30 سنة خبرة في مجال التأمينات الفلاحية، أنشئ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في بداية القرن العشرين وكان يخضع لتنظيمات الأمر المؤرخ في 08 جويلية 1901 والمطبق على الجمعيات والمنظمات المهنية والتي يعطيها الطابع التجاري ولا يهدف إلى تحقيق الربح، وفي بداية نشاطها سنة 1907 كانت تهتم بالتأمين ضد البرد ثم ضمت التأمين ضد الحريق سنة 1912، وفي سنة 1972 وبمقتضى القرار 72-64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 الذي سمح بإدماج ثلاث شركات كانت تنشط في القطاع من أجل تكوين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، هذه الشركات هي كما يلي[1]:

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين التعاون الفلاحي (CCRMA) لإفريقيا الشمالية والذي أنشئ في 1919 بعد الاتحاد بين الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ضد البرد الذي أنشئ في 1907 والصندوق المركزي لتأمين الحريق وحوادث القانون الجماعي الذي أنشئ في 1912.
- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي (CCMSA) والذي أنشئ سنة 1949.
- صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد (CMAR) والذي أنشئ سنة 1958، وفي سنة 1995 وتطبيقا للقرار الوزاري رقم 05 المؤرخ في 18 فيفري 1995 تم تحويل نشاط التأمين الاجتماعي والتأمين على التقاعد من CNMA إلى CNR، CNAS وCASNOS وهذا بعد قرار الدولة الصادر في 1983، وفي نفس السنة تم توسيع مجال نشاط الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ليشمل عمليات البنك والقرض بعد

[1] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، متوفر على (www.cnma.dz)، تاريخ الاطلاع: 06 أفريل 2019.

حصوله على الموافقة من بنك الجزائر، وقد سمي هذا البنك بالقرض الفلاحي التعاوني (CAM) سنة 1999.

تتم إدارة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال مجلس إداري يتكون من أعضاء منتخبين من رؤساء الصناديق الجهوية ويسيره مدير عام يعين بقرار رئاسي من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يتكون مجلس الإدارة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من 12 عضو منهم 09 أعضاء منتخبين و3 أعضاء يمثلون وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –وكالة المسيلة.

في هذا المطلب سنقوم بالتعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة، بالإضافة إلى ذكر أهم الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها.

1- التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة –CRMA[1]:

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بالمسيلة من بين 64 صندوق جهوي موزعين عبر كامل التراب الوطني تخضع كلها إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA كمؤسسة أم بالعاصمة من حيث التسيير العام وإصدار القوانين والقرارات أو اللوائح الوزارية كما تخضع له في المراقبة وتتلقى منه الدعم.

يضم هذا الصندوق عدد من المكاتب المحلية المتواجدة في بعض الدوائر التابعة للولاية، والتي يقدر عددها بـ 31 مكتبا محليا كما هو مبين في الملحق رقم (01)، حيث تقوم هذه المكاتب بنفس العمل الذي يقوم به الصندوق حتى يسهل عليه المهام.

يكمن هدف الصندوق في تكوين احتياطي لمراجعة الحوادث المستقبلية التي قد تصيب الفلاح في نفسه أو ماله أو محصوله الفلاحي، يمارس نشاط التأمينات الاقتصادية والعمليات البنكية التي تساهم في الدعم المباشر الذي يأتي من طرف الحكومة في شكل إعانات ومنح حكومية.

[1] منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

ونجد أنه قد تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالمسيلة سنة 1992/01/14 وفي سنة 2006/03/01 انقسم إلى مصلحتين:

- **التأمين:** الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
- **البنك:** الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (وكالة)، إلا أن البنك قد تم حله سنة 2010 وهو يقع في الحي الإداري مقابل للدار المالية، يقوم بفتح حسابات والقيام بجميع العمليات البنكية من تقديم القروض وبيع سندات الصندوق والدفاتر.

2–أهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي:

إن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وجد من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة، التي يصبوا إلى تحقيقها ونذكر منها[1]:

- تسهيل العمليات المالية التي يقوم بها شركاؤه، والعمليات المتصلة بصفة مباشرة بالإنتاج الفلاحي والغابي.
- الضبط والوساطة المالية بن الصندوق الوطني وشركاته.
- بإمكانه تطوير العمليات المالية لصالح شركاته ولغيره من المنتفعين.
- يتكفل تحت مسؤولية الصندوق الوطني بتجسيد المساهمات المالية والمساعدة والدعم التي تقررها الدولة أو الهيئات الأخرى وتنفيذ العمليات التي يبادر بها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- تحقيق التنمية الشاملة للقطاع الفلاحي.
- ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والصناعات المتصلة بالفلاحة.
- استلام ملفات التأمين وإعطاء الموافقة المبدئية على هذه الملفات، ثم المتابعة التقنية للأصول المؤمنة.
- تنفيذ العمليات التي يبادر بها الصندوق الوطني.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة).

[1] الجريدة الرسمية، المادة 4، العدد 19 الصادرة في: 1995/04/12، ص09.

في هذا المطلب سنتكلم عن الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وذلك من خلال التطرق إلى أجهزته التي يتكون منها، بالإضافة إلى الهيكل الإداري الذي يسير نشاط وعمل الصندوق.

1–أجهزة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي: يتكون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –وكالة المسيلة– من ثلاث أجهزة هامة وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمدير[1].

1-1. الجمعية العامة:

وتتكون من كل الشركاء المقبولين قانونيا، ولكل شريك صوت واحد فقط وتجتمع الجمعية العامة في دورة عادية مرة كل سنة وفي دورة استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون ذلك إما بطلب من ثلثي أعضائها على الأقل ويطلب من مجلس الإدارة أو بطلب من مدير الصندوق الجهوي بعد استشارة الصندوق الوطني، وللجمعية العامة الاختصاصات التالية:

- تنتخب بورقة اقتراع سرية مجلس الإدارة.
- تصادق على تقرير النشاط الذي يعرضه مجلس الإدارة.
- تصادق على تقرير محافظ الحسابات.
- تصادق على حسابات السنة المالية المنصرمة.
- تصادق على اقتراحات توزيع الفوائد المالية المنصرمة وتصادق عليها.
- تصادق على برنامج النشاط التقريري الذي يقدمه مجلس الإدارة وتصادق عليه.
- تصادق على النظام الداخلي.

2.1– مجلس الإدارة:

ويتكون من خمسة أعضاء منتخبين من بين الشركاء، حيث ينتخب مجلس الإدارة لمدة أربع سنوات وتجتمع مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين في الاجتماع وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، وينتخب مجلس الإدارة رئيسا من بين أعضائه وللرئيس المبادرة في عقد الاجتماعات الخاصة بالمجلس ويحدد مع المدير جدول أعمالها وتاريخ

[1] منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

انعقادها، كما يرأس الجمعية العامة، ولا تصح مداولات مجلس الإدارة إلا بحضور ثلاثة من أعضائه على الأقل، ولمجلس الإدارة الصلاحيات التالية:

- يداول على كل المسائل التي لا تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة أو المدير.
- يدرس ميزانيات الصندوق المحلي التقديرية ويصوت عليها.
- يدرس ويحلل الحسابات السنوية.
- يقدم للجمعية العامة تقرير النشاط.
- يفصل في اقتناء الممتلكات وإنجازها والتنازل عنها.
- يوافق على مخططات توظيف الأموال والاقتراضات وشراء وبيع أسهم المساهمة إلى الشركات الفرعية.

3.1– المدير:

يعين من قبل مجلس الإدارة وبالتحديد من ضمن القائمة التي يضبطها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، ولا يحق للمدير في أي حال من الأحوال أن يجمع بين وظائفه وعضوية مجلس إدارة الصندوق الوطني أو الجهوي، ويضطلع المدير بكل صلاحيات التسيير ويتمتع بكل السلطات المرتبطة بها.

2- **الهيكل الإداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**: يتكون الهيكل الإداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة من عدة مصالح أهمها: مدير الوكالة، الأمانة العامة (الإعلام والاتصال)، مصلحة الصندوق، مصلحة الحافظة المالية، مصلحة المقاصة والتحويلات، مصلحة المنازعات[1].

–مدير الوكالة: حسب ما سبق ذكره فيما يخص أجهزة الصندوق حول المدير وكيفية تعيينه، سوف نتطرق الآن إلى المهام التي يقوم بها المدير وهي كما يلي:

- ينفذ قرارات مجلس الإدارة والسياسة التي يضعها.
- يمثل الصندوق الجهوي في كل أعمال الحياة المدنية وأمام العدالة.
- يتمتع بالسلطات على جميع مستخدمي الصندوق.
- يسهر على تسيير الصندوق وتنظيمه.

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

- يمكن أن يفوض جزءا من سلطانه لمساعديه المباشرين.

–الأمانة العامة (الإعلام والاتصال): إن الأمانة العامة تعتبر الساعد الأيمن لمدير الوكالة، حيث تسهل أعماله، كما تسهل عمليات المصالح الأخرى ومن أهم أعمالها:

- استقبال العملاء لفتح الحسابات، حيث يتم فتح عدة أنواع من الحسابات في الصندوق نذكر منها:
- **حسابات الشيكات:** وتفتح للموظفين والتعاونيات والهيئات غير التجارية.
- **حسابات جارية:** تفتح للتجار والفلاحين وكل الهيئات التجارية.
- **حساب الادخار:** ويتم فتح دفتر الادخار لكل شخص طبيعي، ويمكن أن يكون هذا الحساب بفائدة سنوية أو بدون فائدة.
- استقبال وإرسال المكالمات الهاتفية والفاكسات.
- استقبال وإرسال البريد.

–مصلحة الصندوق: تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح في الصندوق حيث تتم من خلالها مختلف العمليات المصرفية، من إيداع وسحب وكذلك معرفة الوضعية المالية للصندوق من خلال تحليل الميزانية محاسبيا وحساب النتيجة يوميا سواء كانت سلبية أو إيجابية. والعمليات الأساسية في الصندوق تتعلق بالدفعات النقدية أي الإيداعات وعمليات سحب النقد، حيث تتم عمليات الإيداع للأموال إما:

- من طرف صاحب الحساب.
- من طرف شخص آخر لفائدة صاحب الحساب.

–مصلحة الحافظة المالية: حيث يتم في هذا القسم استقبال الشيكات والسندات بمختلف أنواعها أين يتم تحصيلها أو خصمها:

- **عملية التحصيل:** يتم بواسطة دفع قيمة الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق ويأخذ البنك عمولة على هذه العملية.

- **عملية الخصم**: وهي عبارة عن قرض قصير الأجل عن طريقه يقوم البنك بعملية تسديد للورقة التجارية لزبونه الحامل لها (بمعنى الحصول على قيمة الورقة قبل موعد الاستحقاق) ومقابل ذلك يحصل على فوائد الخصم عن المدة من يوم الخصم إلى تاريخ الاستحقاق.

–مصلحة المقاصة والتحويلات: هذا القسم له علاقة مباشرة بغرفة المقاصة بالبنك المركزي، وتتم العملية باجتماع ممثلي أقسام المقاصة لكل بنك مع مسؤول الغرفة وهو ممثل عن البنك المركزي ومن خلال هذا الاجتماع يقومون باستبدال مختلف الشيكات مع البنوك الأخرى ووفقا لهذه العملية يعرف البنك ماله وما عليه. ويهتم كذلك بعمليات الخصم للزبائن الذين يملكون ثروات، حيث يقومون بتقديم طلب للصندوق لخصم بعض السندات فيقوم هذا الأخير بتقديم السندات إلى البنك المركزي لإعادة خصمها، وهذا للحصول على سيولة وتتم هذه العمليات مقابل معدلات خصم، أما فيما يخص عملية التحويل فيتم فيها نقل مبلغ من حساب بأمر من صاحب الحساب إلى حساب شخص آخر، وهناك عدة أنواع من التحويلات هي:

- **التحويل الداخلي**: يكون في حالة ما إذا كان الحسابين اللذين لهما علاقة بعملية التحويل تحت إشراف نفس البنك.
- **التحويل الخارجي**: يكون في حالة ما إذا كان الحسابين اللذين لهما علاقة بعملية التحويل في بنكين مختلفين.
- **التحويل في نفس المكان أو في نفس المنطقة**: يكون في حالة ما إذا كان الحسابين اللذين لهما علاقة بعلمية التحويل في نفس المنطقة.
- **التحويل في مكانين مختلفين**: يكون في حالة ما إذا كان الحسابين اللذين لهما علاقة بعملية التحويل في منطقتين مختلفتين.

–مصلحة المنازعات: وتتمثل مهام هذه المصلحة في حل مختلف النزاعات والمشاكل التي تواجه الزبون في الصندوق وكذلك مشاكل الصندوق مع البنوك الأخرى.

ومخطط الهيكل الإداري لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –وكالة المسيلة– كالآتي:

الشكل رقم (01): الهيكل الإداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة المسيلة.

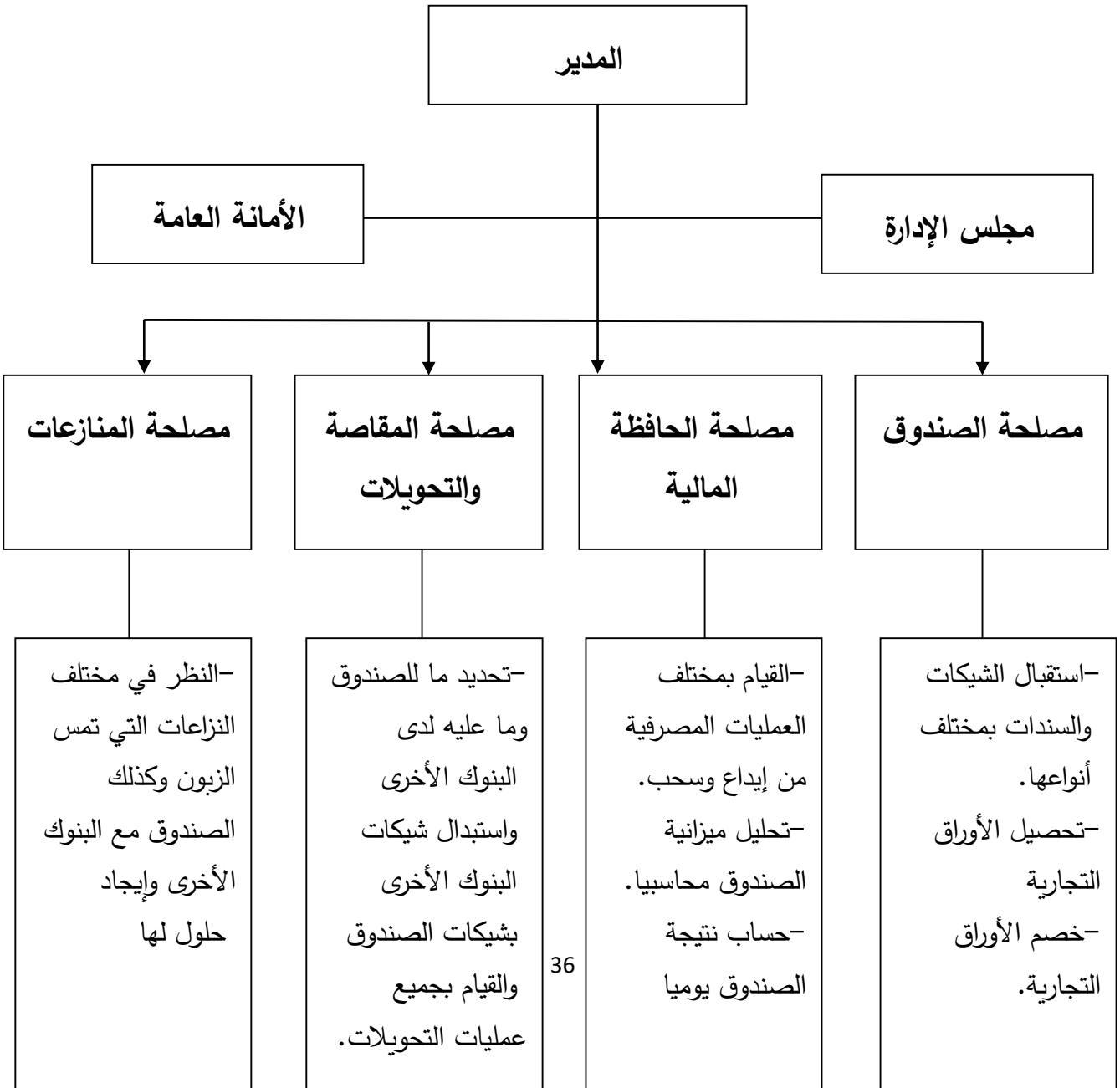

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –وكالة المسيلة–

3–الهيكل التنظيمي لقسم التأمينات:

ينقسم الهيكل التنظيمي لقسم التأمينات بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة إلى[1]:

–المدير الجهوي: هو المسؤول الأول عن التسيير الحسن للصندوق، ويقوم بتوفير الإمكانيات الضرورية من أجل تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، ومن بين مهامه أيضا مراقبة ومتابعة وإمضاء الوثائق واتخاذ القرارات وإصدار الأوامر لتنظيم العمل.

–أمانة المدير: وهي الكاتبة الخاصة بالمدير تقوم بتسجيل البريد الوارد والصادر وتحضير مواعيد الاستقبال والاجتماعات مع العمال.

–قسم الإدارة العامة: تسهر على التموين داخل المؤسسة من أوراق وآلات ومعدات، كما تقوم بتسيير العمال وتكوينهم تكوين يضمن العلاقات بين المؤسسة والجهات الأخرى كالضمان الاجتماعي والشركات التأمينية الأخرى.

–قسم المحاسبة: هو مرآة المؤسسة يعمل على ترجمة المعلومات التقنية إلى معلومات حسابية دقيقة في أوقات محددة، كما يقوم بعمليات المحاسبة للصندوق وإعداد الميزانيات وجداول المراجعة.

–قسم الإعلام الآلي: يقوم بتحضير الإحصائيات المطلوبة لجميع المصالح، بالإضافة إلى كتابة مختلف الوثائق وتخزين المعلومات.

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

–قسم التأمينات: من بين المهام التي يقوم بها مراقبة ومراجعة عمليات التأمين المختلفة والإشراف والتوجيه.

–مصلحة الإنتاج: تعتبر من أهم المصالح على مستوى الصندوق الجهوي بحيث تقوم بالمراقبة ومراجعة واكتتاب العقود، وتتكون من الصندوق وعون تجاري وعون منتج بحيث هذين الأخيرين يقومان باكتتاب العقود حسب اختصاصهما.

–مصلحة المنازعات: وهي مختصة في تلقي التصريحات بحدوث الضرر أو تحقق الخطر المؤمن ضده وذلك من أجل دراسة الملفات وتعويضهم وتنقسم إلى ثلاث مصالح:

تسيير الحوادث الجسمانية، تسيير ملفات الحوادث المادية ،تسيير ملفات التعويضات الفلاحية.

المبحث الثاني: دورالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(وكالة المسيلة) في عملية التأمين الفلاحي.

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة نموذجا من النماذج الناجحة بالنسبة لشركات التأمين، وذلك لما قدمه من إضافات وإنجازات بالنسبة للقطاع الفلاحي في ولاية المسيلة، لهذا سنقوم بدراسة كيفية سير آلية عملية التأمين، ثم سنتطرق إلى كيفية معالجة ملفات التأمين وأخيرا سنقوم بعرض أهم الإحصائيات المتعلقة بنشاطه التأميني وذل من سنة 1999 إلى غاية 2014.

المطلب الأول: آلية سير عملية التأمين الفلاحي في الصندوق.

إن عملية التأمين ليست بالأمر السهل كما يعتقده البعض، بل هو مجموعة متكاملة ومترابطة من العمليات التي تتحد فيما بينها لتتم عملية التأمين، ومنه سنشرح أهم العمليات الخاصة بالتأمين فيما يلي:

1–تدفق المعلومات وتحليل مناصب العمل والوثائق:

1–1 بيان تدفق المعلومات:

تعتبر أهم خطوة في عملنا هذا كونها النواة الأساسية التي يتم بها التوصل إلى المعلومات ويعتمد عليها في تحديد مقدار التعويض في حالة حدوث الخطر المؤمن ضده وعلى هذا الأساس يتم جمع كل المعلومات المتدفقة والإحاطة بكل جوانبها وتقييم الوضعية المادية تقييما موضوعيا حيث تتجمع كل

المعطيات لدى قسم التأمين بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مع توضيح كل وسائل العمل وتقنياته.

الشكل رقم (02): بيان تدفق المعلومات.

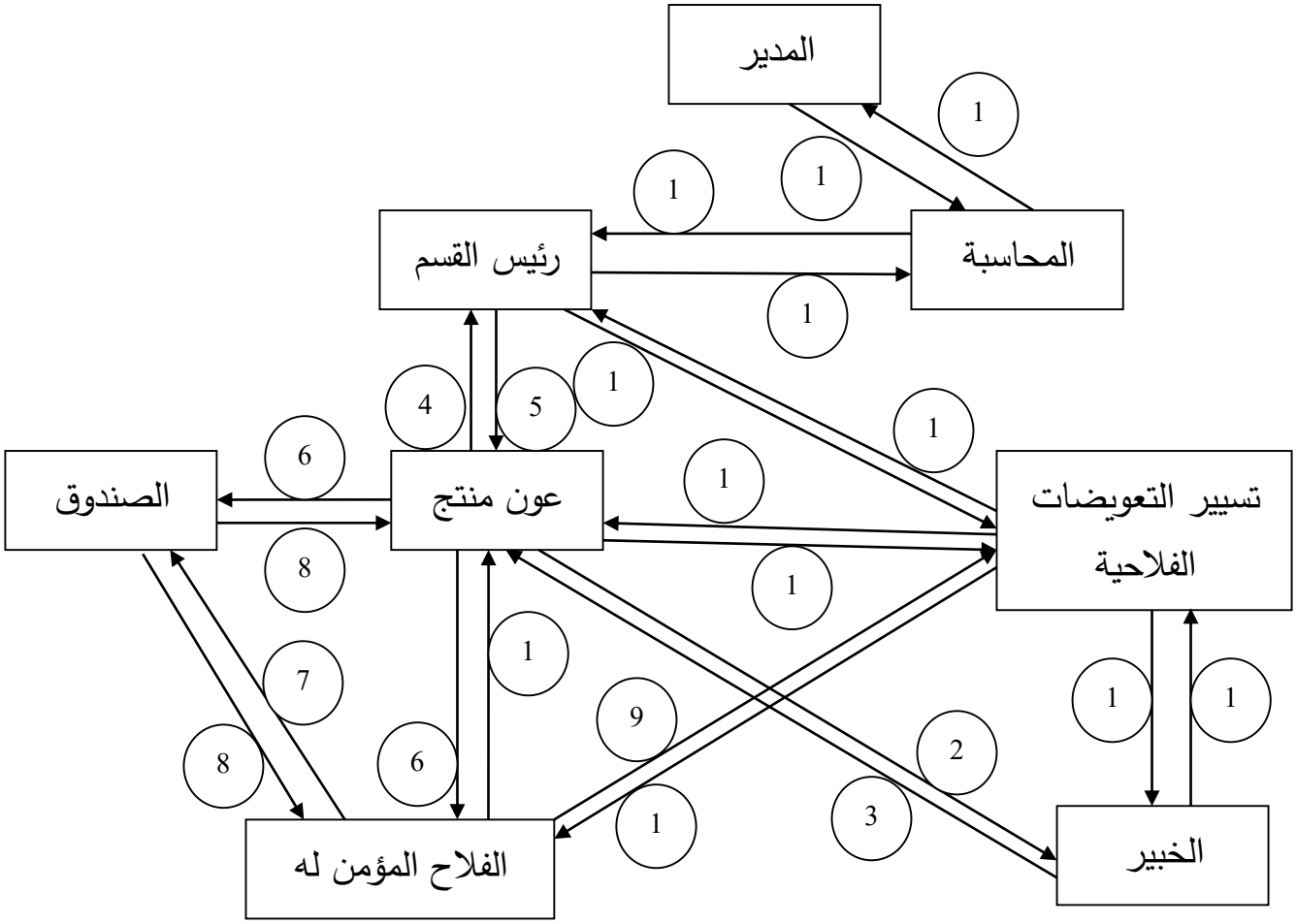

المصدر: وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA–وكالة المسيلة–.

شرح العلاقات المتبادلة (العمليات المنجزة):

1– طلب التأمين.

2– الطلب من الخبير القيام بالمعاينة.

3– إعطاء المعلومات الكافية بعد المعاينة من طرف الخبير.

4– بعد اكتتاب العقد وحساب الأقساط إعطاء نسخة منه لرئيس القسم.

5– بعد المصادقة والإمضاء يرجع العقد للعون المنتج.

6– إعطاء نسخة من العقد للفلاح.

7– إرسال كشف دفع الأقساط.

8– دفع الأقساط، إثبات قبض الأقساط.

9– طلب تصريح بالضرر.

10– طلب نسخة من عقد التأمين.

11– إرسال نسخة من عقد التأمين.

12– بعد معاينة عقد التأمين، الطلب من الخبير القيام بمعاينة الضرر.

13– يقوم الخبير بإعطاء المعلومات الكافية عن الضرر.

14– إرسال الملفات للمصادقة والإمضاء.

15– إرسال الملفات للمصادقة والإمضاء وتحرير الشيكات.

16– إرسال الملفات للمصادقة والإمضاء.

17– إرجاع الملفات بعد المصادقة والإمضاء.

18– دفع قيمة التعويض إلى الفلاح.

2.1–دراسة مناصب العمل:

في هذه الحالة تتم دراسة أماكن العمل المتواجدة على مستوى الصندوق المعني ولذلك ركزنا في موضوعنا على دراسة قسم التأمينات، حيث يحتوي قسم التأمينات على مصلحتين هما:

- مصلحة الإنتاج.
- مصلحة المنازعات (الحوادث).

أ–عدد المناصب: 07.

ب–الرتبة:رئيس قسم، عون منتج، عون تجاري،الصندوق، تسيير ملفات الحوادث الجسمانية،تسيير الملفات الحوادث المادية، تسيير التعويضات الفلاحية.

ت–المهام:

- **عون منتج**: إبرام العقد.
- **أمين الصندوق**: قبض الأقساط المالية.
- **عون تسيير التعويضات الفلاحية**: الأمر بالتعويضات.

2-1 –دراسة الوثائق وتحليلها:

هذه الدراسة عبارة عن معاينة للوثائق والسجلات المستعملة في مصلحة الإنتاج، تتمثل الوثائق المستعملة في:

- **وثائق داخلية**: هي وثائق تستعمل وتصدر داخل هيكل المصلحة، وتتمثل الوثائق الداخلية في:
  - بطاقة أمر المعاينة أو الخبرة ودورها أمر الخبير بالمعاينة أو الخبرة.
  - محضر المعاينة (Proses verbal de vérification): ودورها هو تصريح الخبير بكل المعلومات بعد المعاينة.
  - Police multirisques: ودورها أمر الخبير بالمعاينة.
  - Dossier sinistre: دورها حفظ الملف وإعطاء معلومات على الضرر.
  - محضر الخبرة (Règlement de finitif a l'amiable): دورها هو إثبات صحة الضرر وتقييم الخبير لمختلف هذه الأضرار والخسائر.
  - أمر بالدفع: (Ordre de Paiement) دورها إعطاء الأمر بالتعويض.
  - استدعاء: دوره استدعاء المؤمن له بالحضور.

- Quittance d'indemnité de sinistre: دورها اعتراف المؤمن له بالمخالصة.
- الشيك: دورها هو أنها ورقة مالية للمخالصة.

- **وثائق خارجية:** هي الوثائق التي تأتي من خارج هيكل المصلحة، وتتمثل في: بطاقة الفلاح ودورها إثبات الصنف والنشاط المهني للفلاح.

2–دراسة الإجراءات:

إن الهدف من هذه الدراسة هو جمع الحد الأقصى من المعلومات وكيفية تنقلها من وإلى الصندوق الجهوي ومن خلال دراستنا الأولية والعمليات التحليلية تظهر لنا الإجراءات التالية:

–الإجراء الأول خاص بالتسجيل: استقبال طلب التأمين يكون من اختصاص عون منتج حيث يتم تسجيله بعد المعاينة ثم حساب الأقساط وتوجيهه إلى الصندوق لدفع الأقساط.

–الإجراء الثاني خاص بالتعويض: بعد حصول الضرر يتم استقبال التصريح بها من طرف عون مصلحة تسيير التعويضات الفلاحية ثم دراسة هذه الأخيرة ليتم إرسال الملف بعد الموافقة إلى رئيس القسم وهو بدوره يرسله إلى المحاسب ثم المدير حتى يتم التعويض.

المطلب الثاني: كيفية معالجة ملفات التأمين الفلاحي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة.

في هذا المطلب سنتناول مثال واقعي عن عملية تأمين فلاحي قام بها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة وذلك بتأمينه نشاط مستثمرة فلاحية نشاطها الرئيسي الاستثمار في الثروة الحيوانية (تربية الأبقار).

1–مرحلة إبرام عقد التأمين:

تتم هذه المرحلة على مستوى مصلحة الإنتاج التي تقوم باستقبال الفلاح الذي يريد التأمين ضد الأخطار وبالنسبة للحالة التي نقوم بدراستها نجد أن الفلاح قد أخذ قرض في إطار دعم تشغيل الشباب واستفاد من 10 أبقار (أنظر الملحق رقم 02)، وقصد تفادي أي خطر قد يلحق بهذه الأبقار قرر القيام

بتأمينها لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة وهذا وفق العقد المبرم بين الفلاح والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (أنظر الملحق رقم 03).

وقبل تحرير العقد تم معاينة الأبقار والأشياء التي أراد الفلاح تأمينها من قبل خبير معين (طبيب بيطري) من قبل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة ليقوم بإعداد تقرير مفصل (أنظر الملحق رقم 04)/ وهذا قصد التحقق من وجود الأبقار والتأكيد عليها وذلك من خلال أخذ صور للأبقار (أنظر الملحق رقم 05) بالإضافة إلى حلقات –Numéro ID d'identification boucles (أنظر الملحق رقم 06)، وهي خاصة بكل بقرة على حدى.

ومن ثم تأتي مرحلة تحريره العقد، حيث احتوى العقد على 12 خطر أمن ضده الفلاح خشية تحققها ومن بين هذه الأخطار نذكر ما يلي:

–خطر الوفاة.

–خطر الحمل.

–الخسارة الجسدية.

حيث قدر مبلغ التأمين أو قسط التأمين الذي دفعه الفلاح لمؤسسة التأمين بـ: 454865.20 دج، كما احتوى العقد أيضا على وثيقة تسمى شرط الحلول Clause subrogatoire (أنظر الملحق رقم 07)، وهو أن يحل البنك محل الفلاح في تحصيل مبلغ التأمين المعوض من طرف مؤسسة التأمين، وذلك لأن الفلاح مستفيد من دعم تشغيل الشباب، وفي حال حصول البنك على المبلغ يقوم البنك بإبلاغ الفلاح بتحصيله للمبلغ وقيامه بشراء بقرة جديدة في مكان البقرة التي تعرضت للخطر، أي لا يعطيه المبلغ بل يعطيه بقرة جديدة.

2–مرحلة تحقق الضرر:

في هذه المرحلة يقوم الفلاح بالإبلاغ لدى مصلحة الحوادث عن وقوع الخطر المؤمن ضده (أنظر الملحق رقم 08)، لتقوم مصلحة الحوادث بتولي عملية التحقق من وقوع الخطر وتقييم الخطر موضوع التأمين وفي مثل حالتنا التي نتناولها وهي موت البقرة، يقوم الطبيب البيطري المعتمد من طرف الصندوق الجهوي

للتعاون الفلاحي بالمسيلة بمعاينة البقرة والتأكد من الوفاة ومن سبب الوفاة، حيث يرجع سبب الوفاة في هاته الحالة إلى تناول البقرة سلك معدني ما أدى إلى وفاتها.

هنا يقوم الطبيب البيطري بذبح البقرة وتشريحها للتأكد من سبب الوفاة قصد كتابة تقرير مفصل عن هذه البقرة، حيث يحتوي هذا التقرير على المعلومات التي تتعلق بالبقرة (أنظر الملحق رقم 09)، من سنها، رقمها، معلومات عن عقد التأمين الذي تم فيه تأمين البقرة، شهادة وفاة البقرة، شهادة الوفاة (أنظر الملحق رقم10)،وغيرها. كما يقوم كذلك بأخذ صور للبقرة وهي مشرحة (أنظر الملحق رقم 11)، لتقدم مع التقرير الذي يقدمه لمؤسسة التأمين.

كما لا ننسى كذلك تحديد قيمة الضرر من قبل الطبيب البيطري (الخبير)، ونجد هنا أنه قد تم تحديد الضرر بقيمة : 300000.00 دج ليتم اقتطاع 10% من قيمة التعويض وهو اقتطاع إجباري تقوم به مؤسسة التأمين ليكون المبلغ الذي ستعوضه مؤسسة التأمين لقاء موت البقرة هو 270000 دج (أنظر الملحق رقم12).

3–مرحلة التحصيل:

في هذه المرحلة يرسل الملف من مصلحة الحوادث إلى مصلحة المحاسبة مع وثيقة تسمى أمر بالدفع –Ordre de paiement– (أنظر الملحق رقم 13)، قصد تحصيل قيمة المبلغ لصالح الفلاح، وذلك بعد اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من موافقة مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وهذا طبعا بعد الموافقة من قبل محاسب الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، ثم يرسل شيك مسطر مع طلب إلى مدير البنك لصرف هذا الشيك حيث يحتوي على قيمة مبلغ التعويض إلى البنك، ليودع في حساب الفلاح لكن ليس له الحق في سحب هذا المبلغ كون أن البنك ملزم بتعويض الفلاح نفس الشيء الذي فقده وليس تعويضه قيمة الشيء، وهذا راجع إلى الاتفاقية المبرمة بين البنك ووكالة دعم وتشغيل الشباب.

المطلب الثالث: حصيلة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة (1999–2014).

في هذا المطلب سنقوم بعرض بعض الأرقام المالية المتعلقة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة، والتي من بينها نسبة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات الأخرى، التعويضات التي يتحملها، الأعباء التي يقوم بها والنتيجة المالية المحققة.

أولا–نسبة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات:

يشمل الشكل التالي تمثيل بياني يعبر عن نسبة مساهمة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات وذلك من سنة 1999 إلى غاية 2014.

الشكل رقم (03): تمثيل بياني يمثل نسبة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات (1999–2014).

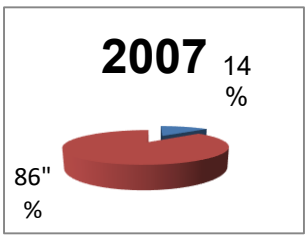

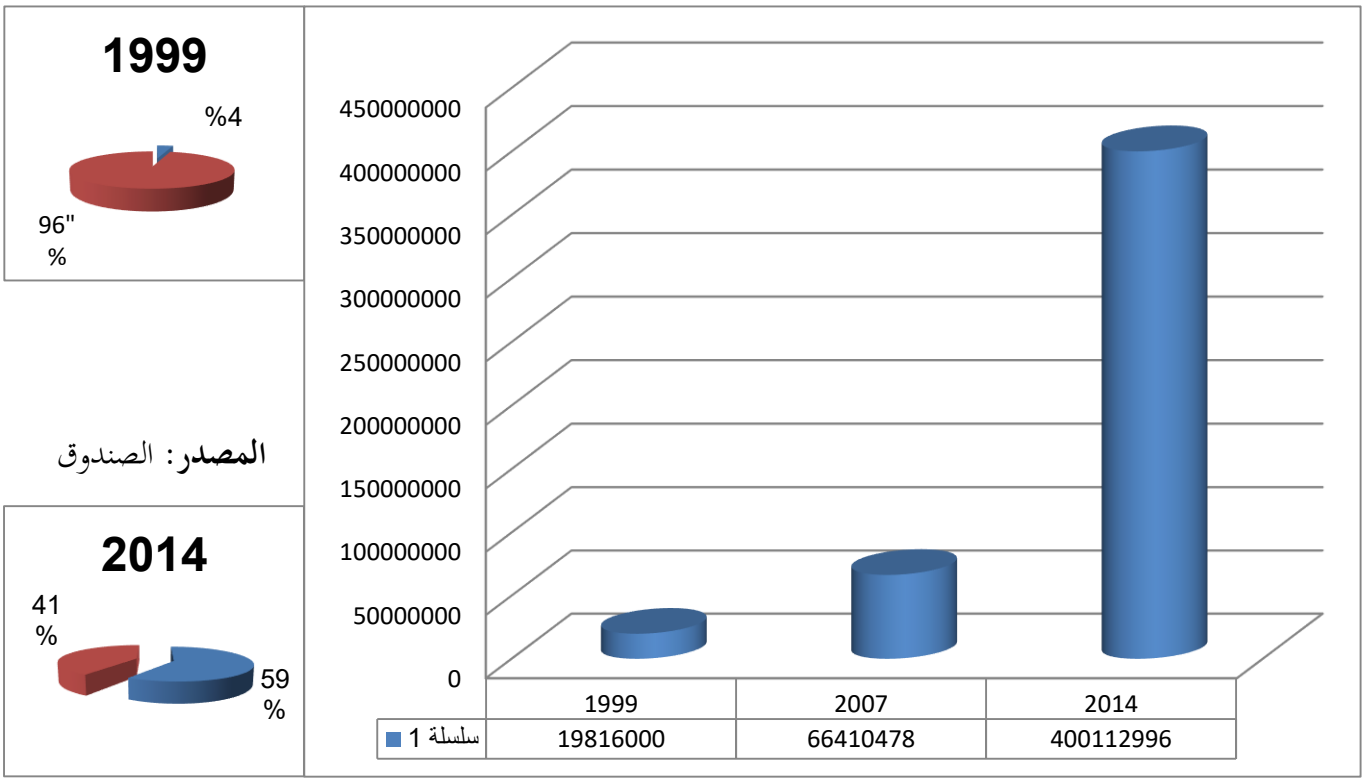

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

من الشكل السابق نلاحظ أن نسبة التأمين الفلاحي في تزايد مستمر مقارنة مع بقية التأمينات المختلفة حيث ارتفعت من 4% سنة 1999 إلى 14% سنة 2007 لتفوق 50% سنة 2014 ويعود سبب ارتفاع هذه النتيجة إلى عدة أسباب والتي من أهمها:

–تقبل العديد من الفلاحين لفكرة التأمين الفلاحي والإقبال عليه بشكل كبير هذا ما ساهم في ارتفاع هذه النسبة.

–قيام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي باستحداث منتوجات جديدة للتأمين الفلاحي، هذا ما ساعد الفلاحين على اختيار ما يناسبهم من هذه المنتوجات.

–قيام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالترويج والدعاية الفعالة لمختلف المنتجات التي يقدمها للفلاحين وذلك من أجل التقرب إليهم أكثر وشرح أهداف ووظائف الصندوق، هذا ما ساهم في زيادة الإقبال على التأمين الفلاحي من قبل الفلاحين.

–حجم الخسائر الكبيرة التي لحقت بالفلاحين نتيجة تعرض محاصيلهم وفلاحتهم لمختلف الأخطار هذا ما أدى بهم إلى اللجوء إلى التأمين الفلاحي قصد تخفيف عبء هذه الخسائر.

2–قيمة التعويضات مقارنة بالتحصيلات:

يشمل التمثيل البياني التالي نسبة التعويضات التي قام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة بتعويضها للمؤمنين لهم مقارنة بالتحصيلات التي تحصل عليها من أقساط التأمين.

الشكل رقم (04): تمثيل بياني يعبر عن قيمة التعويضات مقارنة بالتحصيلات (1999–2014).

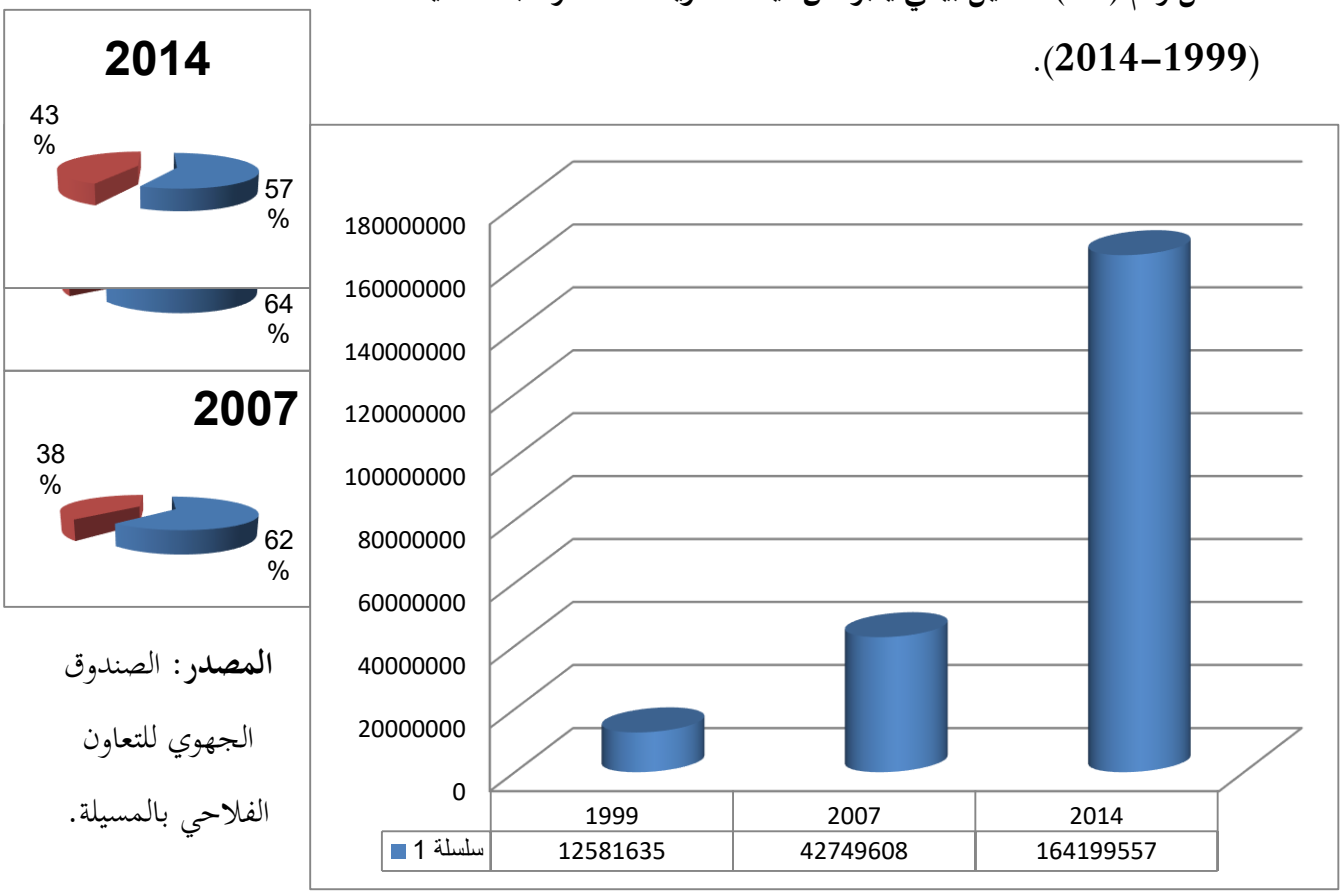

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة التعويضات مقارنة بالأقساط التي يحصلها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي قد انخفضت بشكل ملحوظ وذلك من خلال انخفاض نسبة التعويضات من 64% سنة 1999 إلى 62% سنة 2007 لتنخفض إلى أقل من 50% سنة 2014، وهذا مؤشر جيد يدل على السياسة الرشيدة التي يتبعها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وذلك من خلال:

–عدم تأمينه للمنتجات التي تكثر فيها نسبة تحقق الخطر.

–التأكد من صحة الإبلاغات التي يقوم بها الفلاحون بتعرض منتوجاتهم أو فلاحتهم لخسارة أو خطر معين وذلك لكثرة التصريحات الكاذبة من طرف بعض الفلاحين حول تعرضهم لخسارة معينة.

–التحفيزات التي يقدمها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالنسبة للفلاحين في حالة عدم تعرضهم للأخطار محل التأمين مثل: التخفيض في قيمة الأقساط.

–وعي الفلاح حول الأخطار التي قد يتعرض لها، هذا ما أدى إلى تجنبه إلى العديد منها وبالتالي انخفاض نسبة الحوادث وانخفاض نسبة التعويضات.

3–قيمة أعباء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة مقارنة بالإيرادات:

يمثل التمثيل البياني التالي نسبة الأعباء التي يتحملها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة مقارنة مع الإيرادات التي يحققها وذلك من سنة 1999 إلى غاية 2014.

الشكل رقم (05): تمثيل بياني يعبر عن قيمة الأعباء مقارنة بالإيرادات (1999–2014).

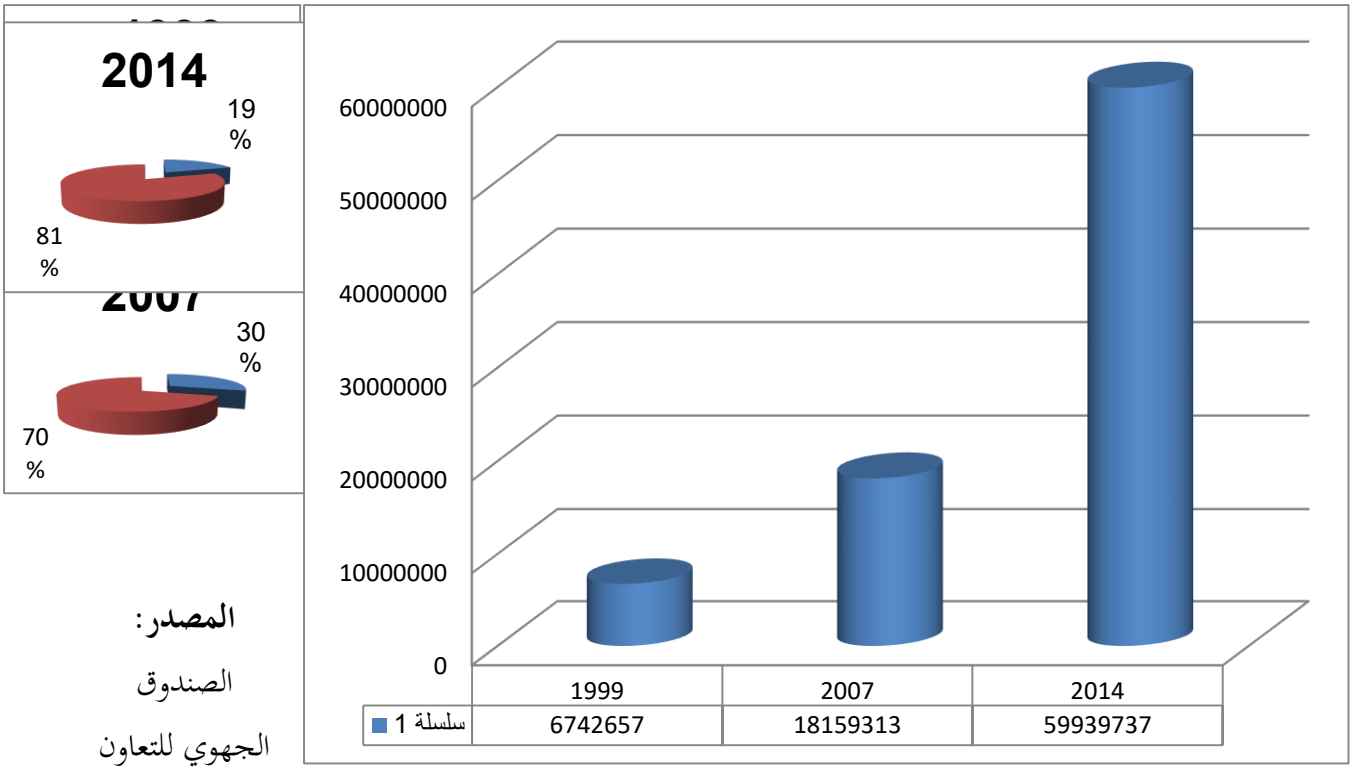

المصدر:

الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

من خلال الشكل السابق نجد أن نسبة الأعباء قد انخفضت بشكل كبير وواضح مقارنة بالإيرادات، وذلك من خلال انخفاضها من نسبة 34% سنة 1999 إلى 30% سنة 2007 لتواصل الانخفاض وتصل إلى حدود 19% سنة 2014، وهذا مؤشر جيد يعبر عن المركز المالي الجيد للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وذلك كونه يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة على مواصلة مسيرة التأمين الفلاحي، ومن جملة الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة الأعباء نجد:

-زيادة إيرادات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي نتيجة زيادة عقود التأمين وبالتالي زيادة الأقساط المحصلة.

-التخلي عن بعض أنواع عقود التأمين التي كانت تمثل عبء حقيقي وذلك لأن نسبة تحقق الخطر موضوع التأمين مرتفعة جدا.

-تحقيق إيرادات من مصادر مختلفة غير النشاط التأميني، ومن بين المصادر الاستثمار في قطاع العقارات.

–تخفيف قيمة الأعباء وذلك من خلال بيع بعض المعدات والوسائل التي يملكها الصندوق، والتي كانت تحمله أعباء أكثر من أن تحقق إيرادات.

–استثمار مجموع الأقساط المحصلة في عدة مجالات قصد تحقيق إيرادات بدل تركها على حالها دون استثمار.

4–النتائج التي حققها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة:

يمثل التمثيل البياني التالي النتيجة المحققة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

الشكل رقم (06): تمثيل بياني يعبر عن النتائج المحققة من الصندوق (1999–2014).

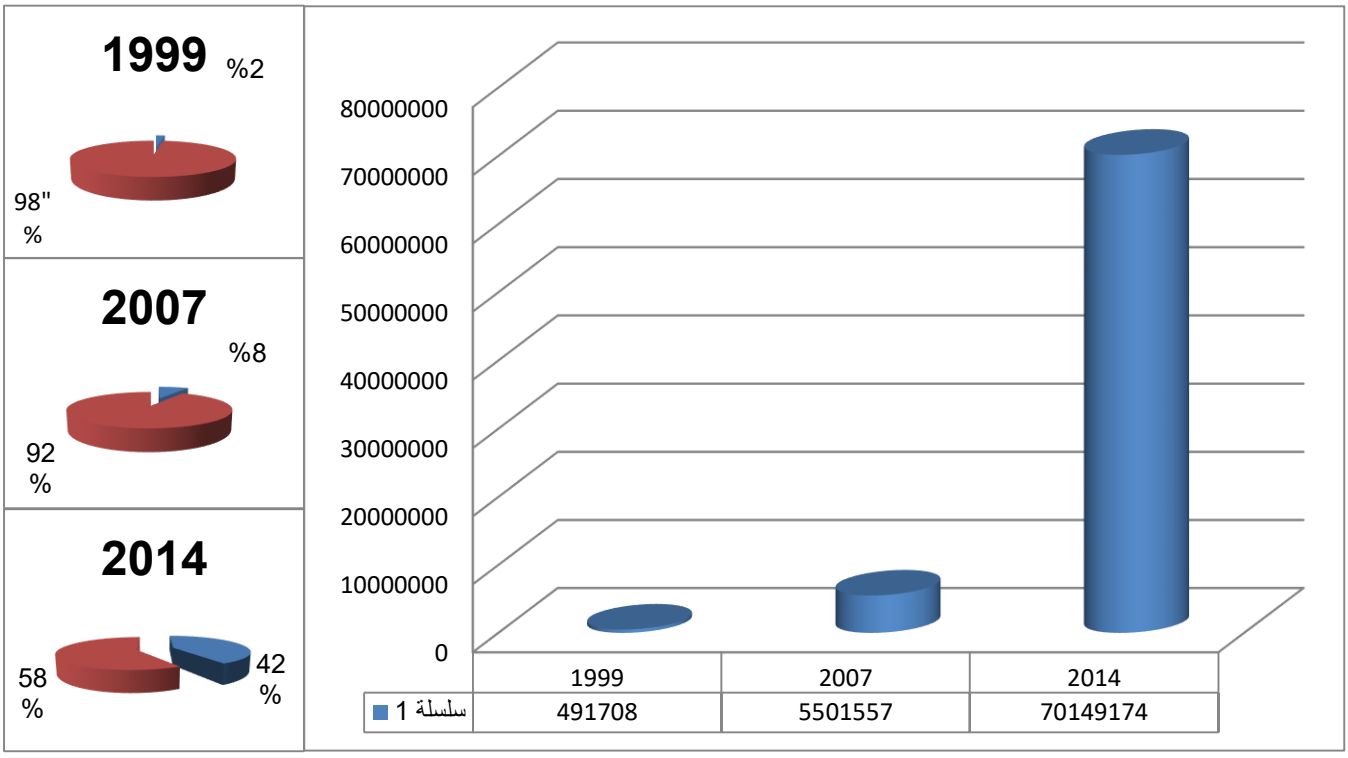

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

من خلال الشكل السابق نجد أن النتيجة المالية المحققة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي قد سجلت ارتفاعا منقطع النظير، وذلك بارتفاعها من 2% سنة 1999 إلى 8% سنة 2007 لتصل إلى حدود 40% سنة 2014، حيث هناك عدة أسباب أدت إلى ارتفاع النتيجة المالية والتي من بينها:

- انخفاض الحوادث وبالتالي انخفاض قيمة التعويضات وهذا ما ينعكس إيجابا على قيمة النتيجة المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
- انخفاض الأعباء التي كان يتحملها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وهذا ما لاحظناه في الشكل السابق وبالتالي تحسن مستوى النتيجة المالية.
- استثمار الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الأموال المحصلة من أقساط التأمين في ميادين أخرى قصد تحقيق أرباح رأسمالية.
- زيادة عدد الأعضاء المنظمين إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وبالتالي زيادة قيمة الاشتراكات المدفوعة من قبل الأعضاء ومنه ارتفاع النتيجة المالية.
- زيادة عدد عقود التأمين المبرمة بين الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وبين الفلاحين وبالتالي زيادة الإيرادات.

خلاصة الفصل

قمنا في هدا الفصل بدراسة ميدانية حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي حيث قمنا بتعريفه وذكر نبذة تاريخية عن نشأته وإبراز أهم الوظائف التي يقوم بها وذلك من أجل تحسين ودعم التنمية الفلاحية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية للخارج.

أما بالنسبة لعملية التأمين التي قام بها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة فهي تعبر عن مدى دعم شركات التأمين للنشاط الفلاحي وذلك من خلال تعويض الفلاح عن الخسائر التي لحقت به، هذا ما أدى إلى تخفيف حدة الخسارة التي قد تلحق بالفلاح نتيجة تحقق الخطر هذا من جهة ومن جهة أخرى بعث الطمأنينة والراحة في نفوس الفلاحين وتشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي وذلك من خلال المنتجات التأمينية التي تقترحها على الفلاحين من أجل الإقبال على التأمين الفلاحي.

ومن خلال كل ما سبق يتضح لنا الدور المهم الذي تلعبه شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي، ذلك كونه يعتبر دعامة بالنسبة للفلاحة والفلاحين على حد سواء، هذا ماساهم في نمو القطاع الفلاحي وازدهاره ولو بالشيء اليسير، لكن تبقى الثقافة التأمينية لدى الفلاح ضعيفة ذلك كونه لا يثق في شركات التأمين من جهة ومن جهة أخرى عدم قرب شركات التأمين من الفلاحين.

الخاتمة العامة

يخلص بنا القول في نهاية الدراسة أن موضوع التأمين موضوع متشعب ومرتبط بجوانب عديدة منها الاقتصادية ومنها الاجتماعية والمهم والأهم موضوع دراستنا الجانب الفلاحي حيث أن الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من نتائج الأخطار المختلفة التي قد تحدث، وبذلك يساهم التأمين في توفير الاستقرار والأمان للفلاحة بصفة عامة و للفلاح بصفة خاصة بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية ورجال الأعمال وبما أن التأمين يعتبر ركيزة أساسية في بناء أي اقتصاد وطني قوي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية.

لهذا نجد أن الدولة سعت جاهدة من أجل تحقيق هذه الأخيرة (التنمية الاقتصادية) وكان عليها أن توسع هياكلها التمويلية وإيجاد مؤسسات مالية فعالة تمكنها من ضمان الاستقرار للقطاع الفلاحي في الجزائر ومن بين هذه المؤسسات التي تعتمد عليها الدولة نجد شركات التأمين التي يمكن لها أن تقوم بدور فعال في عملية تأمين هذا القطاع الفلاحي إضافة إلى تجميع رؤوس الأموال وذلك عن طريق الفروق بين الأقساط المحصلة من المؤمنين والتعويضات المقدمة لهم نتيجة تحقق الخطر موضوع التأمين وإعادة استثمارها في شتى الميادين خاصة الميدان الفلاحي وذلك بهدف الوصول إلى تنمية فلاحية حقيقية مع تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك لن يتحقق إلا إذا منحت هذه المؤسسات جميع الصلاحيات لتسير نفسها بنفسها دون أي قيود عدا المتابعة والمراقبة على طريقة التسيير المالي من الجهات المختصة في الدولة بالإضافة إلى كل هذا يجب أن تلقى شركات التأمين التشجيع والدعم اللازم من طرف الدولة من أجل توسيع رقعة نشاطها والمساهمة مع شركات أخرى.

بناءا واعتمادا على الدور البارز الذي يمكن أن يقوم به قطاع التأمين خاصة التأمين الفلاحي يمكننا الإجابة على إشكاليتنا المطروحة في دراستنا حيث تساهم شركات التأمين مساهمة معتبرة لا بأس بها في دعم نشاط القطاع الفلاحي وذلك من خلال التغطية التأمينية التي توفرها لهذا لقطاع ضد مختلف المخاطر التي قد تلحق به خسائر مادية؛ وبالتالي تسعى شركات التأمين من خلال نشاطها التأميني الذي تقوم به إلى دفع عجلة التنمية الفلاحية والتي تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ككل وذلك من خلال تحقيق الإيرادات وتخفيف حدة البطالة و الحد من التبعية للخارج أي تحقيق الاكتفاء الذاتي وهو جوهر دراستنا.

وعلى ضوء ما سبق ونتيجة للدور المهم الذي يقوم به قطاع التأمين في عملية التنمية الفلاحية بالخصوص والاقتصادية والاجتماعية بالعموم التي تعتبر بمثابة غاية الدولة "فإنه صار من اللازم على الدولة الجزائرية السعي جاهدة وراء توفير الوسائل اللازمة والإيجابية التي تؤدي إلى النهوض بقطاع التأمين" وعلى واقع نتائج البحث التي قد تم التوصل إليها والتي كانت كالتالي:

النتائج:

– شركات التأمين لها دور كبير وفعال في دعم التنمية الفلاحية وذلك من خلال مختلف المنتجات التي تقوم بعرضها على الفلاحين بغية تشجيعهم على الاستثمار في هذا القطاع وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– شهد القطاع الفلاحي عدة إصلاحات من أجل تحسين مستوى الفلاحة في الجزائر وذلك من خلال تطبيق عدة برامج إصلاحية مثل برنامج الثورة الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وهذا ما يثبت صحة فرضية الثانية.

– إن من أهم البرامج الفلاحية المطبقة من طرف الجزائر هو برنامج الثورة الفلاحية والذي اعتمد على سياسة الأرض لمن يخدمها، وكان الهدف منه تشجيع الفلاحين على الاهتمام بالقطاع الفلاحي والاستثمار فيه وذلك من خلال عدة محفزات مثل : حق تملك الأراضي، و الحصول على الدعم من طرف الدولة.

– تواجه خدمات التأمين الفلاحي في الجزائر معوقات عديدة، والتي من أهمها عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الفلاحية والحيوانية، عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين الفلاحي وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية واعتمادهم الكبير على الدعم الذي تقدمه الدولة في الجانب الفلاحي هذا ما جعلهم لا يقبلون على التأمين بشتى أنواعه.

– لقد ساهم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة وإلى حد كبير في دعم نشاط القطاع الفلاحي بالمسيلة» وذلك من خلال مختلف عمليات التأمين التي قام بها من أجل تغطية الأخطار التي تواجه الفلاحين وبالتالي التشجيع على الاستثمار في الجانب الفلاحي وهو الهدف المنشود الذي يريد الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي تحقيقه» وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

– غياب الثقافة التأمينية لدى الفلاحين الجزائريين حيث يقتصر الفلاحين على الإقبال على التأمين الإجباري فقط وهذا ما جعل التأمين الفلاحي لا يلقى رواجا لدى عامة الفلاحين وبالتالي عدم تحقيق جميع أهدافه على أرض الواقع.

أما فيما يخص التوصيات والاقتراحات والتي يمكن أن نقوم بطرحها والتي تساعد شركات التأمين في الجزائر على مزاولة نشاطها بكل حرية ودون أي قيود إضافة إلى تنمية الطلب على خدماتها الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الأقساط المحصلة التي تساعد في عملية التنمية الفلاحية فكانت كالتالي:

التوصيات:

من خلال ماتم التطرق إليه خلال هذا البحث يمكن إقتراح بعض التوضيات الهامة فيمايلي:

– يجب على الحكومة الجزائرية منح شركات التأمين الحرية والمرونة اللازمة لممارس نشاطها في ظل درجة عالية من الضمان مع عدم فرض قيود على نشاطها.

– إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات للتأمين الفلاحي تشمل خارطة الإنتاج، المخاطر، الخسائر وتحديثها بشكل متواصل.

– الاهتمام بنشر الوعي التأميني الفلاحي في وسط الفلاحين مع شرح أهميته و إبراز أهدافه التي تشجع الفلاحين على الاستثمار في القطاع الفلاحي وبالتالي تحقيق التنمية الفلاحية ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي.

– إمكانية التعاون بين شركات التأمين والبنوك من أجل نشر وترويج منتجات التأمين الفلاحي من خلال ما يسمى بالتأمين المصرفي.

– اهتمام الحكومة بقطاع التأمين وخاصة التأمين الفلاحي» والعمل على توفير الدعم اللازم لأقساط التأمين لصغار الفلاحين الذي لا يستطيعون دفع أو تحمل هاته الأقساط.

– تحرير أو خوصصة شركات التأمين وذلك بنقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص ولو بنسبة 50% وطرحها للبيع في شكل أسهم قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية» وهذا بغية تشجيع القطاع الخاص من أجل المساهمة في دعم النشاط الفلاحي.

– تشجيع شركات التأمين على الاستثمار في قطاع البناء وتشجيع الأفراد على تملك السكنات عن طريق شراء وثائق التأمين على الحياة» هذا ما يؤدي إلى تحقيق أرباح رأسمالية بالنسبة لشركات التأمين وبالتالي إعادة استثمار هذه الأرباح في مختلف الميادين وخاصة الميدان الفلاحي.

– على غرار تملك المساكن فإن قيام شركات التأمين بشراء قطعة أرض قصد استصلاحها وزراعتها وتمليكها للأفراد لقاء وثائق التأمين على الحياة بأقساط طويلة الأجل على أن تضمن هذه الأقساط ثمن الأرض والفوائد وقسط التأمين، وتتحمل شركة التأمين القيمة الباقية من قيمة الأرض في حالة وفاة مالك الأرض (مالك الأرض في الوثيقة) وبالتالي زيادة الطلب على التأمين، مما يؤدي إلى امتصاص نسبة البطالة في البلاد وتشجيع تملك الأراضي بهدف استصلاحها وبالتالي دعم نشاط القطاع الفلاحي.

– ينبغي تحرير شركات التأمين من العمل بتعريفة موحدة بل ترك الحرية الكاملة لكل شركة في العمل في ظل منافسة قوية دون الإخلال بالقواعد التي تنص عليها التشريعات والقوانين التي تصدرها الدولة، ومن منافسة كحرة وشريفة وبالتالي زيادة الجودة وانخفاض التكاليف، هذا ما يشجع الفلاح على التقرب أكثر من شركات التأمين من أجل الاستفادة من خدماتها ومنتجاتها خاصة في المجال الفلاحي.

وفي ختام دراستنا هاته نجد أنفسنا قد تطرقنا إلى جزء يسير من موضوع كبير وواسع لا يزال يستحق المزيد من البحث والإثراء، لذا ندع الباب للعديد من الآفاق البحثية المستقبلية التي يمكن أن يتناولها الباحثون في المستقبل ومن بين المواضيع التي نراها تشكل آفاقا مستقبلية للبحث كمايلي:

– إشكالية تحفيز الطلب على التأمين الفلاحي.

– تحرير سوق التأمينات.

– كيفية تسويق خدمات التأمين الفلاحي.

– الاستثمار في شركات التأمين.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل،" التأمين و إدارة الخطر، النظرية و التطبيق"، دار وسائل للنشر و التوزيع، لأردن،الطبعة الأولى، 2008، .
2. عز الدين فلاح، "**التأمين (مبادئه، أنواعه)**" ، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008،.
3. عبد الكريم عبد االله، "**التأمين البري، دراسة تحليلية و شرح لعقود التأمين**"، الطبعة الثانية، مصنع الكتاب للشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1985،.
4. فاطمة الزهراء طاهري، "**تسيير المخاطر الزراعية، دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في علوم التسيير،جامعة بسكرة،غير منشورة، 2010-2011 .
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 12صفر، 1427الموافق ل 12مارس، 2006العدد 15،المادة 02من الأمر 07/95 و المتعلق بالتأمينات .
6. حاجي العجلة، "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 1997 .
7. خطاب رئيس الجمهورية، إصدار وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية، 26نوفمبر 2000.
8. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منشور رقم 332المؤرخ في 18جويلية، 2000 .
9. سلطانة كتفي، **''تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية''**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 .
10. منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، المسيلة .
11. الجريدة الرسمية، العدد 13،مرجع سابق،الأمر 07/95المتعلق بالتأمينات ،المرسوم التنفيذي رقم 158/90المؤرخ في 1990/05/16المادة 04المتضمن لمبادئ صندوق ضمان الكوارث الفلاحية .
12. الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، متوفر على (www.cnma.dz)، تاريخ الاطلاع: 06 أفريل 2017.
13. الجريدة الرسمية ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 4، العدد 19 الصادرة في: 1995/04/12 .
14. وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

المراجع باللغة الأجنبية

15. Mutualité agricole aujourd'hui et demain , janvier 1998.

16. Djebarra Djamel, guide de gestion techniques des assurances agricole, société national d'assurance « saa »,2009.

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE DE M'SILA

RESEAU BUREAUX LOCAUX CRMA de M'sila

DENOMINATION	CODE	ADRESSE
Crma M'sila Siège	252	cite administrative m'sila
Boussada	253	rue serguin brahim bou saada
Sidi aissa	254	route ain elhadjel commune sidi aissa
Berhoum	255	centre ville barhoum
Ain el melh	339	route bou saada ain el melh
Ben srour	340	commune ben serour
Hammam dalaa	341	commune hammam dalaa
Ouled derradj	342	commune ouled derradj
Ain el hadjel	347	route de sidi aissa
Magra	362	commune magra
Sidi ameur	363	cite administrative sidi ameur
Medjedel	369	Medjedel centre
Belaiba	370	route batna commune belaiba
M'sila centre	371	lotissement 270 logements
M'sila Ichebilia	372	cite ichebilia m'sila
Ounougha	373	commune ounougha
LS msila	734	ccls zone industriel m'sila
Syrpalac M'sila	934	cite administrative m'sila
Bousaada centre	434	commune bousaada
Slim	497	Slim centre
Ouled addi guebala	498	addi guebala centre
Maarif	499	Maarif centre
Ain el khadra	513	ain khadra centre
Beni ilmane	514	beni ilmane centre
Bousaada ouest	515	Bousaada ouest
Msila route ouled derradj	516	Msila route ouled derradj
Msila centre ville	506	Msila centre ville
Msila sonetex	507	Msila sonetex
Berhoum centre ville	508	Berhoum centre ville
Magra centre ville	509	Magra centre ville
Djebel messad	511	Djebel messad centre
Maadid	512	Maadid centre

VACHES DANS LE CADRE ANSEJ

NOM :
PRENOM :

	SIGNALEMENT DE L'ANIMAL	AGE ANS	N° DE BOUCLE BOUCLE	ETAT PHYSIOLOGIQUE	VALEUR PAR ANIMAL	STADE GEST	O.B.S.
	FLECKVIEH-PR	2 ANS	2929	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
	FLECKVIEH-PR	2 ANS	4381	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
	FLECKVIEH-PR	2 ANS	7701	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
	FLECKVIEH-PR	2 ANS	0 110	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
	FLECKVIEH-PR	2 ANS	9096	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
	FLECKVIEH-PR	2 ANS	0 504	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
7	FLECKVIEH-PR	2 ANS	3451	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
8	MONTBELIARDE-PR	2 ANS	8737	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
9	FLECKVIEH-PR	2 ANS	4942	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
10	BRUNE DES ALPES	2 ANS	0 702	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE

Mutuelles Bovine

Identification du contrat

Assuré 3520045910

Adresse s madhi insila

Permis n° 046014

Délivré le 29/09/2013

Date d'effet 16/04/2014

Date d'expiration 15/04/2015

Lieu ouled

Garanties

	Garantie	Capital	Prime/base	Réduction	Majoration	Prime nette
09 640-03	«Mortalité Bovins	6 400,000 00	320,000 00			320,000 00
09 640-06-02	«Risque Gestation	6,400,000 00	96,000 00			96,000 00
06 130-12-01	«Batiment d'élevage construit en dur	2,000,000 00	2,400 00			2,400 00
06 130 12-04	«Matériels et outils d'élevage construction en dur	772,000 00	926 40			926 40
06 130 12-15	«Cheptel vif construction en dur	6,400,000 00	7,680 00			7,680 00
13 101-06-02	«Recours des voisins et des tiers construction en semi le	500 000 00	240 00			240 00
06 230-01	«Explosions batiments agricoles	9,172 000 00	917 20			917 20
09 130-03	«Dégâts des eaux sur batiments agricoles	9 172,000 00	7,337 60			7,337 60
06 330-13	«Tempête sur batiment d'élevage	9 172,000 00	9,172 00			9,172 00
06 420-16	«Inondation sur batiment d'elevage	9 172,000 00	9,172 00			9,172 00
13 121-01-01	«Dommages corporels	1 000,000 00	400 00			400 00
13 121-01-02	«Dommages matériels	200,000 00	80 00			80 00

Décompte

Prime nette:	454,325.20	Accessoires:	Taxes:	Timbres:	Net à payer:
Réduction:		Complément 500.00		Td: 40.00	
Majoration:					454,865.20

L'Assuré (lu et approuvé)

Etabli le : 16/04/2014

(N)

Docteur Vétérinaire
Inspecteur Régional
Chef de Service

Réf : 052 2014 M'sila le 16/04/2014

PROCES VERBAL

VÉRIFICATION ET IDENTIFICATION DES ANIMAUX

NOM :

PRENOM :

Docteur Vétérinaire
-A.V.N 00072-
EXPLOT U.A.R
10/2011

ADRESSE :

WILAYA :M'SILA.
DAIRA : CHELLAL.
COMMUNE : OULED-MADHI.
VILLAGE : OULED-MADHI .

Je soussigné Docteur **BRINIS Mourad** , Vétérinaire Expert agréé par l'Union des assurances et réassurances, ayant reçu mandat par le C.R.M.A de la Wilaya de M'SILA afin de souscrire à l'assurance multirisque le cheptel bovin de Mr :

- Visite effectuée le : 16 - 04 - 2014.
- Accompagnateurs : : Chef service production CRMA M'sila.

: Eleveur à assuré.

- Nombre de vache laitière proposée à l'assurance : Vingt (20) **têtes .**
- Origine du cheptel : Importation .
- **RACES : FLECKVIEH (PR) - MONBELIARDE (PR) – HOLSTEIN(PN) – BRUNE DES ALPES (GRISE) .**
- Type d'élevages : - Libre jour (pâturage) ce type d'élevage évites pas mal de problèmes comme par exemple des boiteries dues aux panaris, blessure du sabot ou abcédassions de l'espace inter-digité…...
  - La nuit les bêtes sont entravée pour éviter les accidents qui peuvent survenir entre les vaches si elles sont libre par exemple des glissades dans

BRINIS Mourad
-Docteur Vétérinaire-
-A.V.A 00072-
EXPERT N.A.A

- Etat d'embonpoint : Bon état.
- Bêtes destiner à la production laitière.
- Abreuvoir : Les bêtes s'abreuvent à l'extérieur de l'etable dans un abreuvoir en demi-buse dans l'aire d'exercice (voir photo).
- Aire d'exercice : Existe à coté de l'étable ou les vaches sont libre pendant toute la journée.
- Animaux destiné : A la production lait.
- Entretien du cheptel :Par lui même et les membre de sa famille.
- Des conseilles pour le nettoyage de la machine a traire ainsi que son réglage et la durée maximale qu'il doit laisser la machine pendant la traite pour chaque vache, ainsi la façon d'alimenté le cheptel lui ont été donné.
- Ainsi que le nettoyage et la désinfection de la mamelle à l'eau tiède qui prépare cette dernière plus exactement la trame mammaire à la traite.
- Mangeoires : Construit contre le mur du bâtiment avec le système d'attache CORNADIS pour immobilisé les vaches pendant la traite.
- Suivis du cheptel : Par un vétérinaire.
- Des recommandations pour le déparasitage interne du cheptel vue que c'est la période ont été donné.
- Cette dernière opération a premièrement un but sanitaire que le cheptel soit au mieux de sa forme, deuxièmes un but sur le de la reproduction pour les préparé à la saillie par les taureaux.

SIDNIS Mourad
-Docteur Vétérinaire-
-R.V.N. 0[illegible]-
EXPERT J.A.S
10/2011

Batiment numéro : 01 :

BATIMENT :

-Dimension : Longueur : 15m sur largeur : 10m.

-Conformité : Le bâtiment est construit en dur parpaing et le [illegible] (voir photo) .

OBSERVATIONS IMPORTANTES :

- Les Vaches laitières présentent dans l'étable : sont ASSURABLE.
- L'éleveur est informer :
  - Qu'aucun animal ne doit sortir et /ou entré dans l'étable sans informer la C.R.M.A
  - Ni réformer les animaux assurés de son propre chef sans informé la C.R.M.A

CONCLUSION :

L'expert

SIRINS Murad
-Docteur Vétérinaire-

LH : 0 504

AAA
AT 04
0504619

AAA
AT 04
0504619

AAA
AT 04
0504619

AAA
AT 04
0504619

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
CITE ADMINISTRATIVE MSILA
TEL : 035.55.06.83 FAX : 035.55.14.06

ANNEXE À LA POLICE D'ASSURANCE
N° POLICE : 252/30/2014/00077
SOUSCRITE PAR MONSIEUR :
DEMEURANT à : O.Madhi -M'sila-

CLAUSE SUBROGATOIRE

La présente police est régie tant les conditions générales et particulières que par les dispositions spéciales que suivent :

D'un commun accord entre les parties. Le Sociétaire concerné expressément à ce qu'en cas de sinistres, les indemnités que lui seraient dues, à ce titre par la Société, soient versées au profit du

1er Rang BADR AGENCE.MSILA
2er Rang ANSEJ M'sila.

Et ce jusqu'à concurrence du montant des dettes éventuellement détenues par celle - ci sur le Sociétaire, lequel est de ce fait, subrogé au profit du

1er Rang BADR AGENCE.MSILA
2er Rang ANSEJ M'sila.

P/CRMA

P/ SOCIETAIRE

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Réassurée, garantie et fédérée par la CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Régie par la Loi du 4 Juillet 1900
Agréée par arrêté du Ministère de l'Economie Nationale en date du 27 Avril 1964
Ordonnance N° 72-64 du 2 Décembre 1972
Siège 24, Boulevard Victor Hugo - Alger

MULTI RISQUES BETAIL (2)

N° ..... Exercice .....

N° Police	N° d'inscription	NOM, QUALITE ET ADRESSE, LIEU DU RISQUE	Date du Sinistre
252302014000077		Oulad Madhi M'sila	09-10-2014
Date d'effet de la garantie: 16-04-2014			Date de la déclaration: 12/10/14

3315

DECLARATION DE SINISTRE

2 OCT 2014

Nom et Qualité du Sociétaire : .....

Adresse : Oulad Madhi M'sila

Assuré par Police N° 252302014000077 à effet du 16-04-2014 au 15-04-2015

Je soussigné Monsieur, ...

agissant en qualité de, ... déclare qu'un sinistre ..... (1)

est survenu le ..... à ..... heures, dans les circonstances suivantes :

MORTALITE

RENSEIGNEMENTS CONCERNANT LA MORTALITE

Signalement complet de l'animal : VACHE N° 0504 VLK

(espèce - sexe - race - robe - tares importantes) .....

N° d'article : 0504 N° d'identification : Mortalité

Causes du Sinistre .....

Je vous informe que j'ai appelé sans tarder Mr .....

Vétérinaire à ..... et m'engage à remettre aussitôt à la C.R.M.A. le certificat de constat qu'il aura établi.

(1) - *Indiquer la nature du sinistre - Mortalité - Incendie - Dégats des Eaux - Accidents*

Délais de Déclaration : Conformément aux Conditions Générales Art. 8 et 9, le Sociétaire est tenu d'adresser cette déclaration à la Société dans les 24 heures en cas de Sinistre Mortalité, et au plus tard 7 jours en cas de sinistre incendie - Dégats des Eaux ou Accidents Responsabilité Exploitation.

(Voir au Verso)

C - 2762

Dr BRINIS Mourad

Vétérinaire Expert agrée par l'UAR

El-hachimia , Wilaya de Bouira

Tél : 05 50 526 151

(37)

Procès verbal d'expertise vétérinaire d'un sinistre bétail

Vache n° : 0504

Nom de l'assurée :

Adresse : OULED-MADHI ; M'SILA.

Date de l'expertise : 09 /10/2014

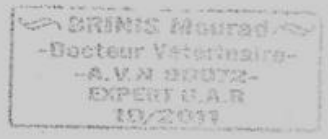

El-hachimia : 09/10 /2014

Rapport d'expertise vétérinaire

Agissant en qualité d'expert vétérinaire désigné par la CRMA de M'sila en date du 09/10/2014, je me suis déplacé sur les lieux du sinistre indiqués par l'éleveur , accompagné par le chef de service sinistre de la CRMA m'sila ; et de l'éleveur ; afin de constater et de procéder à l'estimations des pertes résultant de ce sinistre.

➢ **Etait présents sur les lieux du sinistre :**

- Mr : : L'éleveur assuré.
- Mr : :Chef de service sinistre de la CRMA de M'sila.

➢ **Référence du contrat :**

- Police n° : 252/30/2014/00077 .
- Date d'effet :16 /04 /2014.
- Date fin de contrat : 15 /04 /2015.
- Date du sinistre : 09 /10/2014.
- Date d'expertise : 12 /10/2014.

➢ **Référence du dossier :**

- Dossier n° : /
- Date de sinistre : 09/10/ 2014.
- Date de désignation : 09/10/ 2014.
- Data d'expertise : 12 /10/2014.

- **Lieu du sinistre :**

  MORTALITE au niveau de la ferme de l'eleveur sis à Ouled-Madhi. Wilaya M'sila .

- **Objet du sinistre :**
  - L'animal d'espèce Bovine ,de race Fleckvieh (PR) , Dont le numéro d'identification est « 0504 »
  - Des photos de cet animal ont été prises et comparées à celles figurant dans le rapport de vérification de risque établi le : 16/04/2014 .
  - Les caractéristiques de la robe correspondent du point de vue phénotype (voir photo).

- **Nature du sinistre**
  - LA MORTALITE a eu lieu au niveau de la ferme de l'éleveur sis à Ouled-Madhi.

- **Age de l'animal :**
  - ✓ 2 ans.

- **Circonstances du sinistre :**
  - ✓ **La mortalité s'est produite a la ferme de l'éleveur sis à Saida Ouled-Madhi.**
  - ✓ **A l'autopsie on a constaté des lésions de Réticulo-Péritonite-Traumatique d'origine ferreux.**

CERTIFICAT VETERINAIRE

De Mortalité

Je soussigne, Docteur vétérinaire . N° D'AVN : 07008
Certifie avoir constaté la mortalité d'une vache.

Ci-dessous décrit (s) :

- Espèce : bovin
- Race : FLK.
- Âge : 02 ans
- Sexe : femelle
- Robe : pie rouge.
- N° d'identification: 0504.

Diagnostic : (A L'autopsie)

Réticulite péritonite traumatique confirmé par l'autopsie.

Appartenant à Mr :

Demeurant : saîda- ouled madhi –m'sila

Fait à : m'sila le : 09/10/2014

Dr. vétérinaire

(Cachet et signature)

Dr. Vétérinaire
AVN: 07008
Insémination artificielle / Bovins
Apiculture et élevage des Reines

(Le présent certificat a été délivré pour servir et valoir ce que de droit)

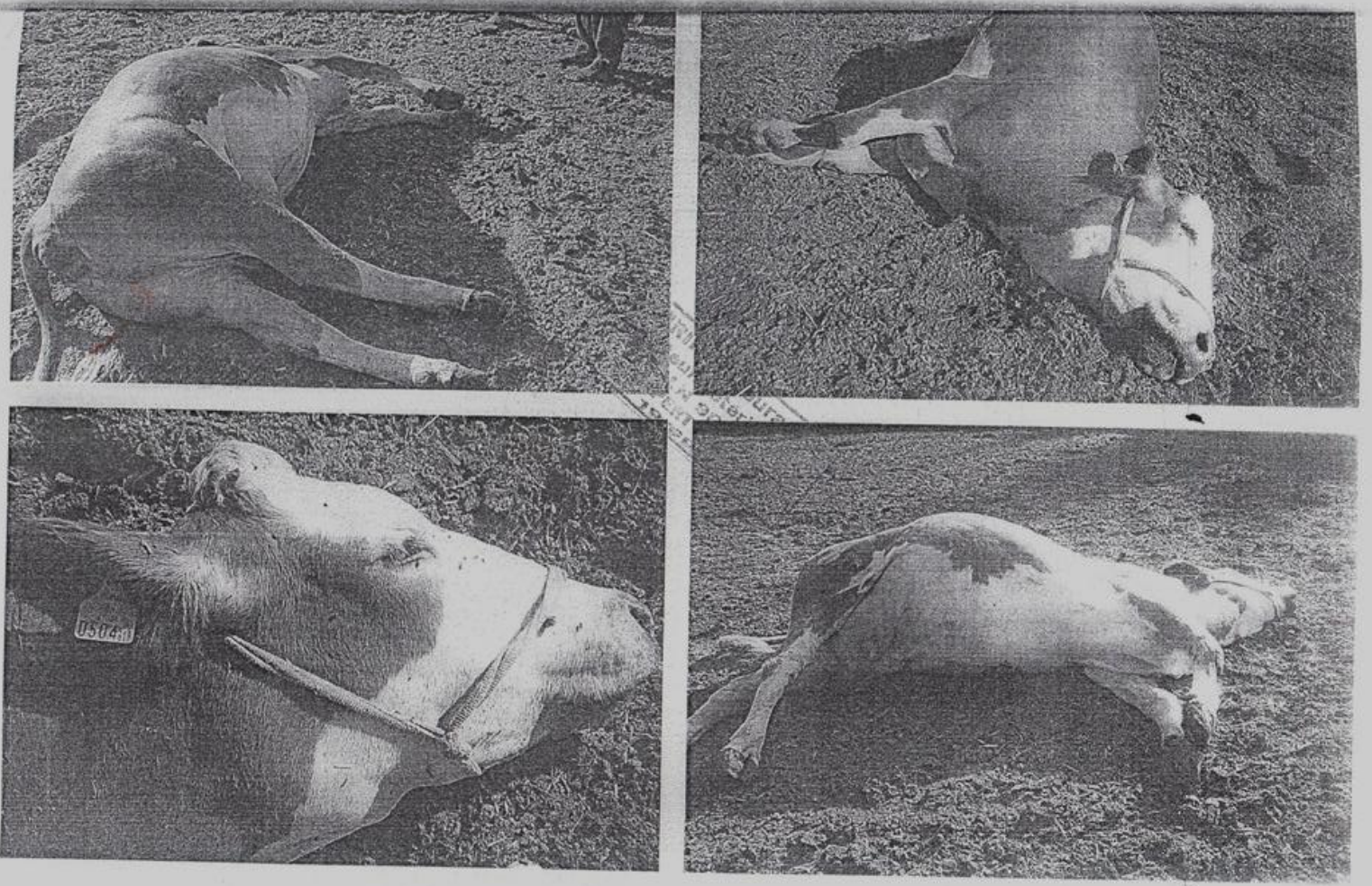

Evaluation du sinistre :

- ✓ **Valeur assurée : 320 000.00 DA.**
- ✓ **Valeur de l'animal veille du sinistre : 300 000.00 DA.**
- ✓ **Franchise de 10% : 30 000.00 DA**
- ✓ **Indemnité nette : (300 000 .00 - 30 000.00) =**

270 000 .00 DA

➢ **Documents joints :**

- Les photos de la vache lors de la visite de risque.
- Les photos de la vache le jour du sinistre.
- Certificat de mortalité.
- Boucle d'identification.

L'expert.

28

CAISSE REGIONALE
DE MUTUALITÉ AGRICOLE

[redacted] DA.:

DE : .....

ACTIVITE : .....

SERVICE : .....

ORDRE DE PAIEMENT

Veuillez payer la somme de (en toutes lettres)

[redacted]

[redacted]

BENEFICIAIRE : .....

OBJET DE LA DEPENSE : .....

.....

MODE DE REGLEMENT : - Par virement ☐
- Banque
- N° de compte

- Par chèque ordinaire ☐

- Par chèque de banque ☐

Pièces-jointes : .....

.....

.....

....., le .....

Signature et Griffe 1er signature	Signature et Griffe 2ème signature	Signature et Griffe 3ème signature	Signature et Griffe du Comptable de l'activité

Bon pour exécution
Le Directeur de la CRMA

Réglé le : .....

Par : .....

C - 2706

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور شركات التأمين في دعم النشاط الفلاحي في الجزائر، ونظرا لأهمية الموضوع على الساحة المحلية، فقد تطرقنا في دراستنا هذه إلى التأمين وبعض الجوانب التي تتعلق به كأهمية شركات التأمين. ثم تناولنا الجانب الفلاحي في الجزائر وذلك بذكر مختلف المراحل التي مر به وما صاحبه من برامج التي طبقت من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة على النظام من أجل النهوض به وتحسينه كما لا ننسى بالذكر تطرقنا إلى التأمين الفلاحي ومختلف منتجاته التي يقدمها للفلاحين قصد تشجيعهم على الاستثمار في الفلاحة من أجل النهوض بالتنمية الفلاحية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وكذا زيادة دخل الفلاحين، لأن التأمين الفلاحي يؤدي دورا كبيرا في تحقيق التنمية الفلاحية، لذلك يعد هذا القطاع من القطاعات الهامة التي وجب الاهتمام بها وذلك من خلال الدور الذي يؤديه في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والفلاحية بشكل خاص، ويتمثل هذا الدور في تقليل المخاطر على الفلاحين وتعويضهم في حال تحقق الخطر المؤمن ضده، مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي، وما ينجم عنه من تحقيق للاكتفاء الذاتي والحد من التبعية للخارج.

كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع التأمين بصفة عامة والتأمين الفلاحي بصفة خاصة لا يزالان بحاجة إلى المزيد من الإصلاحات قصد النهوض بهذا القطاع إلى المستوى الذي يليق به تماشيا مع مختلف التطورات التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: التأمين، التأمين الفلاحي، التنمية الفلاحية.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en relief le rôle des sociétés d'assurance dans le soutien des activités agricoles en Algérie, et vu de l'importance de ce sujet au niveau national. nous avons abordé dans la présente l'assurance et tout ce qui la concerne. Par la suite, nous avons évoqué le secteur agricole en Algérie et ce par l'étude des différentes phases de son développement ainsi que les différents programmes mis en place par les gouvernements successifs pour l'épanouissement et la croissance de ce secteur.

Par ailleurs. l'assurance agricole a été traitée avec ses différents produits destinés aux agriculteurs afin de les encourager à investir dans les soucis d'atteindre le développement agricole la réalisation de l'autosuffisance ainsi que l'augmentation des revenus des agriculteurs car l'assurance agricole joue un rôle important en la matière . C'est pour cela . le secteur des assurances agricoles est considéré parmi les secteurs importants nécessitant une attention particulière vu le rôle que joue dans le système économique d'une façon générale et agricole spécifiquement notamment avec la diminution des risques des agriculteurs par leur indemnisation en cas de sinistre assuré ce qui les stimule et les incite à produire et par conséquence assurer le développement et la stabilité du secteur agricole avec tout ce qui s'en résulte tel que l'autosuffisance et limiter la dépendance étrangère .

Il est enfin à signaler au terme de cette étude que le secteur d'assurance en général et celui agricole spécifiquement, nécessitent plus de réformes en vue d'élever ce secteur au stade qu'il mérite en harmone avec les différents développements technologiques.

Mots clés : **Assurance**, **assurance agricole**, **risques agricoles**.